



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص. ب (35033) • تليفاكس (3120598 11 00963) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

دروس الماضي
عدة الحركة حاضراً ومستقبلاً

أهم سلاح بيد الحركة الشعبية في موجتها الجديدة، هو فهم واستيعاب دروس موجتها السابقة، والاستفادة من الدروس الكبرى التي يتركها التراث الإنساني المشترك لحركات الشعوب باتجاه انتزاع حقوقها.

الدروس كثيرة وكبيرة، بكثرة الآلام والعذابات وكبرها وعمقها، ولكن ربما بين أهمها ما يلي: أولاً: الاعتماد على الذات، والذات هنا هي الشعب. وهذا يعني فيما يعنيه ليس فقط رفض أي تدخلات خارجية من أي شكل أو نوع كان، وضمناً المالية، بل وأيضاً تجميع شتات هذه «الذات» إلى الحد الأقصى؛ بكلام أوضح، فإن الحركة الشعبية لا يمكنها أن تقوى دون أن تضم إلى صفوفها المترددين والمتخوفين والمتشككين من أبناء الـ 90% المنهوبين. عملية ضم هؤلاء تتطلب جهداً يومياً متواصلاً، ليس ضمن المظاهرات أو الاحتجاجات فقط، بل وخارجها أيضاً. وتتطلب عدم التعالي على الناس، وعدم التكبر على مخاوفها وعدم الاستهزاء بملاحظاتهما، وبالتأكيد، عدم التعامل بمنطق أن المشتركين شجعان والآخرين جبناء. على العكس من ذلك تماماً، ينبغي النقاش مع غير المشتركين بمسؤولية وباحترام، والأخذ بملاحظاتهم الصحيحة، بما في ذلك في التصويب المستمر لشعارات الحراك وأشكاله؛ فالقوة الأساسية للمنهوبين هي اجتماعهم وتكاتفهم مع بعضهم البعض، ومن لا يهتم بجمع المنهوبين واشتراكهم، إما مغرور يتخيل في نفسه قوة ليست فيه، أو مخادع ينتظر دعماً وقوة ما من الخارج، يكون هو مجرد ذريعة لها، والحراك في جوهره بريء من أمثال هؤلاء.

ثانياً: عزل التشدد لأنه مدخل أعداء الحركة الداخليين والخارجيين؛ والمقصود بالتشدد هو العمل ضد الحل السياسي وضد تنفيذ القرار 2254، سواء بأشكال مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك الدفع نحو مشاريع خلبية، الغرض منها هو عزل الحركة وإدماؤها وتسهيل تطويقها من قبل أعدائها الذين خارج الحركة. وهذا الدرس جربه وخبره السوريون طويلاً إلى الحد الذي باتت لدى أغليبيتهم قناعة واسعة، أن لا فرق بين المتشددين الموجودين في طرف النظام والمتشددين الموجودين في طرف المعارضة، وأن كليهما يستثمر بالحركة لا لمصلحتها، بل بالذات ضد مصلحتها، وضد مصلحة البلاد، وسعيًا وراء مصالح ضيقة، ناهيك عن تقاطع هذه المصالح مع مصالح أعداء سورية والشعب السوري التاريخيين.

ثالثاً: السير جنباً لجنب ومع الأحداث وعدم حرق المراحل؛ وهذا يعني أن على الحركة أن تتطور بشكل تدريجي ولا تنزلق نحو ضيق النفس والمغامرات اليائسة، بل عليها أن تثبت أقدامها مع كل خطوة جديدة تخطوها قبل أن تنتقل للخطوة التالية. والمعيار الأول لثبات القدم في كل خطوة، هو حجم الإجماع الشعبي والوطني عليها، وينبغي أن تكون الحركة قادرة على انتقاد ذاتها بشكل مسؤول، وأن تصوب أخطاءها بشكل مستمر خلال الحركة.

رابعاً: ضمن عملية السير قدماً، فإنه ينبغي للحركة أن تحقق كل يوم انتصاراً إضافياً، مهما كان هذا الانتصار صغيراً، ولو تمثل باقتناع عدد قليل إضافي من المنهوبين بضرورة الانضمام للحركة، فهذا انتصار ينبغي تثبيته والبناء عليه، وحين تشعر الحركة بأنها لا تنجز خطوات صغيرة إضافية للأمام، فعليها مراجعة نفسها ومعرفة الأسباب ومعالجتها بسرعة وبسرعة.

خامساً: خلال تقدم الحركة، يحدث أن يتراجع الخصم ولو مؤقتاً. في هذه الحالة ينبغي الاستمرار بالضغط عليه وتكريس تراجعته بشكل متواصل بحيث لا يقوى على الهجوم مجدداً. في هذا السياق، فإن أعداء الحركة هم أولئك الذين يتسلقون صفوفها من داخلها، ويساعدون متشددتي الطرف الآخر في تخوينها. هؤلاء يجب عزلهم بسرعة وبإصرار، وعبر التركيز على المسألة الوطنية، وإبرازها بشكل لا لبس فيه، وخاصة الموقف الواضح من الكيان الصهيوني الذي يجتمع الشعب السوري بأسره، رغم ما يفرقه، على العداء له. وأيضاً عبر التركيز على الشعار الصحيح الذي بات جامعاً، وهو شعار تطبيق القرار 2254.

[06]

شجاعة الحركة لا تكفي...

يجب أن تلعب الشطرنج جيداً!



شؤون عربية ودولية

«قمة نيودلهي»
نقطة تحول جديد

18

شؤون اقتصادية

بعد نصف قرن: هكذا بدأ نظام
«البرودولار» وهكذا يموت اليوم

12

شؤون محلية

زيادة تعرفه الكهرباء...
تخفيض للدعم

10

شؤون عمالية

الحراك الشعبي
مفتاح الحل

02

الحراك الشعبي مفتاح الحل

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ما قيل في المجلس العام

المجلس العام لنقابات العمال هو أعلى هيئة نقابية يدها إقرار السياسات النقابية واتخاذ القرارات التي يرتئونها صالحة ومتناسبة مع مصالح العمال السوريين في القطاعين العام والخاص وهذا كله حسب قانون التنظيم النقابي الذي نص على الصلاحيات الممنوحة لأعضاء المجلس في الدفاع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة.

الدستور الذي صوت عليه الشعب السوري بما فيها النقابات قد منح النقابات صلاحيات مهمة للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة الاقتصادية والديمقراطية، وكذلك نص على استقلالية النقابات وحققها في اتخاذ القرارات والسياسات الكفيلة بالدفاع عن حقوق ومصالح العمال من كافة الأوجه.

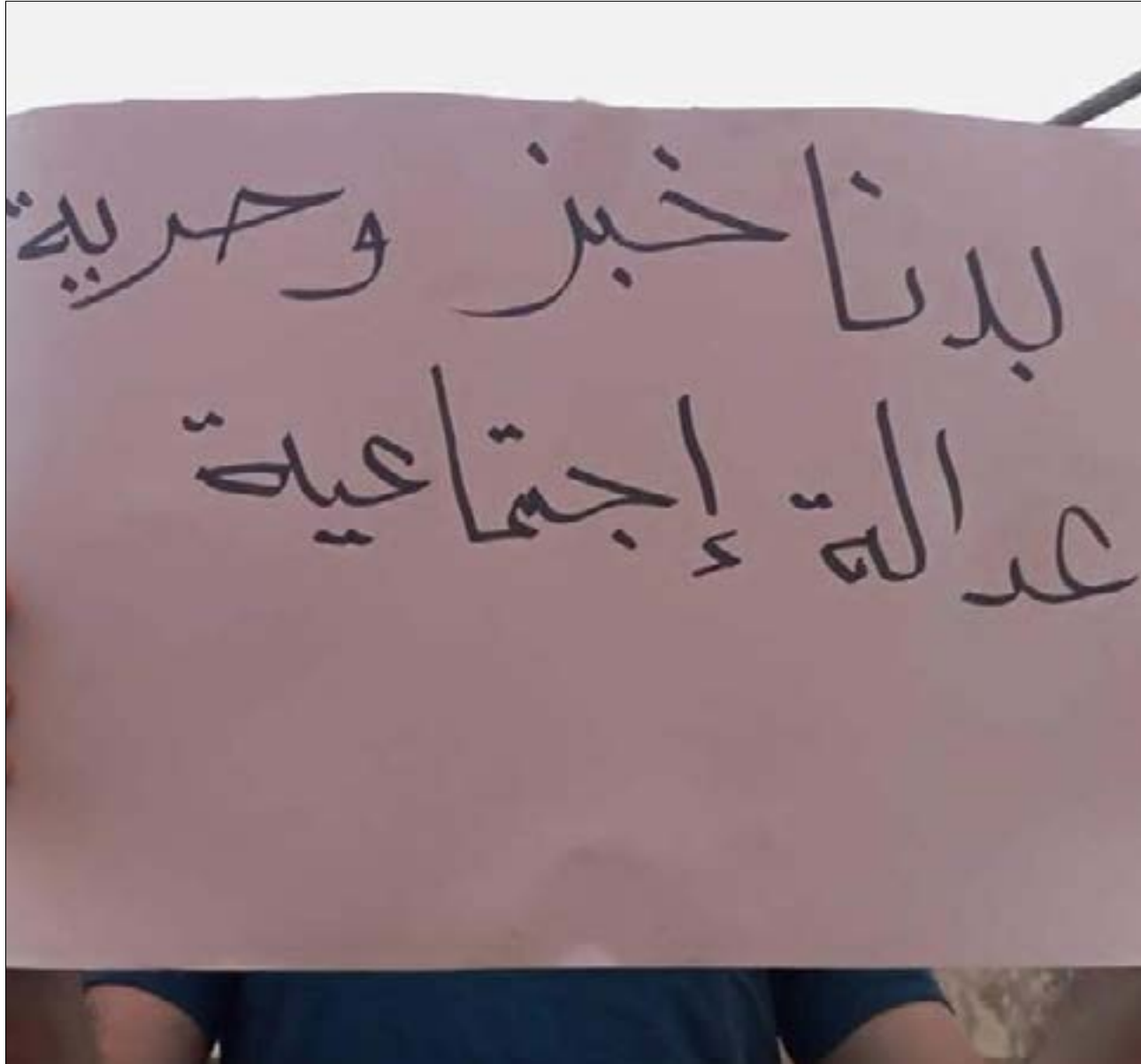
في الممارسة العملية للنقابات يجري ربط مصالح وحقوق العمال بما يمكن أن تقدمه الحكومة للعمال من فئات إن كان على شكل متمات الأجور أو على شكل زيادة هزيلة للأجور لا تتناسب على الإطلاق مع ارتفاع الأسعار الجنوني الذي سبق الإعلان عن الزيادة حيث خفضت ارتفاعات الأسعار من القيمة الحقيقية للأجور وجعلت العمال في وضع لا يحسدون عليه أبداً من حيث قدرتهم على تأمين حاجاتهم الأساسية والضرورية فهم يصارعون من أجل ذلك ولكن كل السبل قد سدت في وجوههم رغم ذهابهم إلى الحلول المكلفة صحياً واجتماعياً وهي العمل في أكثر من مجال إن توفر لهم العمل.

في اجتماع المجلس الأخير وحسب ما هو منشور على صفحة صوت عمالي قد جرى طرح يخالف الواقع المعاش بدرجات كبيرة حيث جاء «نحن في مرحلة التعافي وهناك خطوات قادمة لتضييق الفجوة بين الدخل والأسعار» والسؤال الذي يطرح ماهي مؤشرات التعافي التي ورد ذكرها وهل هذا سيجعل العمال وهم في أوضاعهم التي يعيشون بها وظروفهم الصعبة التي يمرون بها كما باقي فقراء الشعب السوري يفتقون ويصدقون ما يقال لهم وهم قد خبروا خلال الأزمة وما قبلها كل الشعارات والخطب التي أقيمت على مسمعهم دون أن تحسن قيد أنملة في أوضاعهم المعيشية.

المؤشرات على احتمال سوء الأوضاع المعيشية وهي ستسوء أكثر طالما أن السياسات الاقتصادية لم تتغير وحجم النهب العالي مترعب على عرشه.

كيف سيقتنع العامل والشتاء على الأبواب أن أجره سيغطي تكاليف تدفئته وتكاليف استخدامه للمواصلات العامة وتكاليف ما يحتاجه من دواء وأجرة بيته التي هي في ارتفاع مستمر وتكاليف مدارس أطفاله وغيرها وغيرها من التكاليف التي لا قدرة للعمال على تحملها.

هل كل ما ذكر هو مؤشرات للتعافي الذي تحدث عنها المجلس أم أن ما طرح هو لغاية في نفس يعقوب؟



كثيرة هي الأخبار والتحليلات التي تنشرها وسائل الإعلام المختلفة أو التي تنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي تتحدث عن الواقع الاقتصادي وانقطاع الخدمات الأساسية عن المواطن «من كهرباء وغاز ومحروقات» ناهيك عن الدراسات الاقتصادية التي تشير إلى الهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار وانخفاض قيمة سعر الصرف وانعكاس ذلك على القوة الشرائية للمواطن ورفع الدعم عن المواطنين، وتطرحت تلك الدراسات المشكلات التي يعاني منها المواطن على بساط البحث.

■ ادبي خالد

تشخيص فقط

ولكن المشترك بين معظم هذه الدراسات أنها لا تقدم حلولاً واقعية وموضوعية للمواطنين أو للطبقة العاملة بل جل هذه الدراسات يتم طرحها وكأنها المطلوب من الحكومة تبنيها، رغم أن هذا بات وهماً واضحاً منذ سنوات طويلة، وذلك بدلاً من طرحها على أصحاب العلاقة الحقيقيين، أي العمال والمفقرين لنشرها بينهم وحلهم على تبنيها وتشجيعهم على المطالبة بها والضغط باتجاهها.

أذان المتنفذين المتحكمين بدفة السياسات الاقتصادية صماء عن أي مطالب محقة، وللطبقة العاملة خصوصاً، وبالأذات عندما يكون الموضوع هو زيادة الرواتب بشكل حقيقي، وقد حان الوقت لقطع الأمل من «تعديل السياسات» الاقتصادية واعتماد العدالة الاجتماعية كأساس للنشاط الاقتصادي كما نص عليه الدستور، فالاتجاه السائد واضح ومعروف، والموقف الاقتصادي الاجتماعي قد تم حسمه لصالح أصحاب الأرباح على حساب باقي فئات الشعب، بما في ذلك الضرب بعرض الحائط الدستور الذي هو أسس القوانين في الدولة، فهل يرجى بعد ذلك أن يتم الأخذ بمشورات أو دراسات؟!

فكل شيء يقدم بهذا الغرض، هو مجرد تضيق للوقت واقتراحات تذهب أدراج الرياح ولا حل فعلياً لكل هذه الأزمات سوى الحل السياسي، وإنجاز التغيير

الجذري والشامل من خلال ممارسة كافة الأساليب النضالية والسلمية للضغط ودعم الحراك الشعبي.

هناك من لا يريد

لقد حان للبعض تعديل أساليبه في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وبدلاً من الاستكانة إلى شراكة وهمية مع الحكومة ينبغي التوجه إلى شراكة حقيقية مع أصحاب المصلحة من الناس، أي الـ90%

المفقرين المنهوبين. فالشراكة بين العمال والحكومة، هي شراكة من طرف واحد على ما تظهره الوقائع، ولذا فالدراسات والمقترحات يجب أن تقدم للشعب كي يتبناها ويطور من حراكه ويؤسس عليها نضاله للضغط على الحكومة بدلاً من ترجيها وانتظار أية منة منها علها تتقنذ من الموت جوعاً. وإذا كان البعض لا يحبذ دفع العمال نحو العمل النضالي للدفاع عن حقوقهم ويكتفي بدوره موظفاً عند الحكومة وأجهزتها فهو بالفعل لا يهمه واقع الطبقة العاملة ولا يسعى لتحسين معيشتها، بل هو أخطر على الطبقة العاملة من الحكومة لأنه يدفع العمال نحو اليأس والإحباط والتسول على باب الحكومات وإبقاء الجوع سيفاً مسلطاً على رقاب العمال وعائلاتهم.

درس الدستور عام 2012

وما الدستور الجديد الذي وضع في عام 2012 والذي دفع الحكومة لتقديم تنازلات للطبقة العاملة في الدستور إلا نتيجة للظروف التي اجتاحت البلاد في

ذلك الوقت فالإضراب والتظاهر السلمي هو الطريق الوحيد لنيل الحقوق وإذا كنا نريد نقل تلك النصوص من الورق إلى أرض الواقع فلا بد لنا من اتباع الأساليب النضالية التي نص عليها الدستور، فاليوم موقفنا أقوى لا سيما وأننا نتسلح بنصوص دستورية واضحة وصريحة لا لبس فيها ولا غموض.

ومن يصير على اتباع الأساليب القديمة من الترجي والحوار هو من يخالف الدستور ويعرض أمن الوطن للخطر وقد أصبح ينتمي إلى فضاء سياسي قديم يموت نتيجة لموقفه المتخاذل من الجوع الذي انتشر في البلاد بسبب السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات السورية المتعاقبة.

واليوم الموجة الجديدة للحركة الشعبية التي فجرتها الإجراءات الليبرالية التي تمثلت برفع الدعم عن جميع السلع والخدمات تقريباً، ورفعت الأسعار أضغافاً مضاعفة مما أدى لفقدان الرواتب لقوتها الشرائية وسبب تراجعاً إضافياً في قيمة الليرة، هذه الموجة باتت تعرف طريقها وتعرف عدوها الحقيقي من قوى الفساد التي تقف خلف تلك القرارات رغم كل ما يحاك ضدها من قبل المتشدد من الطرفين لإيقاعها بأفخاخ سابقة أو جديدة ولكن هذه الحركة هي وحدها مفتاح الحل والقدرة على التطور وممارسة الضغط الشعبي الداخلي لحل الأزمة السورية والاعتماد عليها فيما بعد لتقرر الهوية الاقتصادية والسياسية لسورية المستقبل.



الموجة

الجديدة للحركة

الشعبية فجرتها

الإجراءات

الليبرالية التي

تمثلت برفع

الدعم عن

جميع السلع

والخدمات

الحكومية

ورفعت

الأسعار أضغافاً

مضاعفة

عودة الحركة للنقابات

تعاني الطبقة العاملة في سورية من هجوم سياسات قوى الفساد والنهب على مكتسباتها وحقوقها الاقتصادية الاجتماعية منها والتشريعية، سواء الموجودة داخل السلطة التنفيذية أو خارجها، وذلك منذ ما قبل انفجار الأزمة الوطنية التي ما زالت مستمرة حتى اليوم بقضم ما تبقى من هذه الحقوق والمكتسبات

■ نبيل عكام

تملك الحركة النقابية الإمكانيات اللازمة والضرورية لتكون الممثل الحقيقي لكل العمال السوريين في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء، مستندة في ذلك إلى نضالاتها التاريخية الممتدة منذ تأسيس النواة الجينية للنقابات حتى أواخر خمسينيات القرن الماضي، إذا أرادت ذلك ويمكن أن يكون لها دور هام في لجم هذه السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة المحابية لقوى الفساد الكبير والنهب. والمعادية لمصالح العمال والكادحين الفقراء.

هي قوة لا يمكن الاستهانة بها وبإمكانياتها، وخاصة عندما تزداد صلابة في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومطالبها، وعلى رأسها حقوق العمال المتعلقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما يوازي متطلبات حياة العمال الأساسية والضرورية. وفي المقدمة منها رفع الأجور إلى مستوى متوسط المعيشة، واجتثاث الفساد الكبير والنهب والغلاء. وهذه أيضاً قضية وطنية كبرى بامتياز، وليست قضية العمال وحركتهم النقابية فحسب بل، ولا يجوز للحركة النقابية أن تهادن بها أو تؤجلها اليوم، فهي المتراس الحقيقي الذي يقف خلفه كادحو بلادنا من أجل



نضالات العمال، وحشد صفوف الطبقة العاملة سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة، وتنظيم كل هذه الفئات على أهم المطالب، وهذا سيوفر الضغط اللازم وبيني موازين قوة تجعل المفاوضات والحوارات ذات مغزى. وبهذا ستتمكن الحركة النقابية من استعادة القوة لصفوفها وتصبح قوة نقابية ذات تأثير. إن عودة التنظيم النقابي إلى قاعدته الأساسية هي من المهام الرئيسية اليوم، فهي ليست مجرد هيئات ينحصر نشاطها في مجال الخدمات النقابية البسيطة من مساعدات إنسانية صحية واجتماعية أشبه بالجمعيات الخيرية على أهميتها.

مراوغ لتشجيع التشتت النقابي وضرب صفوفه وضرب الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرها، ورفع أسعار المحروقات المختلفة من مازوت وبززين وفيول وغاز والدخول في دوامة غلاء مستمرة يوميا، ولكن في نفس الوقت تعطي التشجيعات والمساعدات لكبار الفاسدين والناهبين وغيرهم من سماسرة الربع.

في هذا الواقع الاقتصادي الاجتماعي وتدهور وإفقار الفقيرين أكثر فاكثُر وزيادة عدد المهمشين لا بد من نهوض العمل النقابي وتصدره، وأن تلعب النقابات دورها في التعبير عن الغضب والاحتجاج وتعيد تنظيم

تؤدي إلى زيادة خراب البلاد. اليوم هاجس كل العمال والقوى الوطنية في البلاد. هل ستعود تلك الروح الكفاحية والنضالية الصلبة للنقابات، والتي تعبر بشكل حقيقي عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة؟ وهذا الهاجس ينطلق من الغيرة على الحركة والعمل النقابي وأهمية العمل النقابي الكبرى وضرورة تقويته باعتباره سلاحاً في يد العمال للدفاع عن حقوقهم ومواجهة الاعتداء على مكاسبهم. ومن جهة قوى الفساد والنهب الكبيرة وجهاز دولتهم يدركون أهمية هذا السلاح، ولذلك يمنعونه بأشكال مختلفة من ممارسة دوره المناط به ويسعون بشكل

الدفاع عن وطنهم من كل المتربصين له، وخاصة قوى النهب والفساد الكبير. وما نشهده اليوم من ارتفاع في تكاليف المعيشة اليومية وتخلى الدولة عن دورها المنوط بها في حماية المجتمع من الغلاء والفقر، وعدم تقديم الدعم الكافي لتحسين وتطوير الإنتاج الحقيقي من الزراعة والصناعة المنتجة التي تسهم في توفير فرص العمل اللازمة، في قطاع الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، للسير بالبلاد نحو الاستقرار. يثبت لنا يوماً بعد يوم أن هذه القوى لا تفكر إلا بأن تزداد أرباحها من سرقة ونهب كل شيء في البلاد، وهي لا تتوانى عن ارتكاب أي حماقة

الطبقة العاملة



بريطانيا إضراب عمال مصنع الوجبات الخفيفة يعلن العمال في مصنع إنتاج الوجبات الخفيفة، أسبوعين إضافيين من الإضرابات في مدينة روثهم في بريطانيا. حيث يبدأ إضراب لمدة أسبوع يوم الثلاثاء في 5 أيلول يليه أسبوعان آخران من الاثنين 18 أيلول. وقالت النقابة «لقد أوضح العمال بشكل واضح أنهم سئموا من الرواتب المنخفضة، لهذا السبب عزم العمال على تأمين صفقة رواتب عادلة، ولذلك أعلنوا عن أسبوعين آخرين من الإضرابات. من أجل تقديم عرض عادل في النهاية. وكان العمال قد رفضوا عرضاً أقل من التضخم بنسبة ثمانية في المئة، بينما زادت الشركة من أرباحها بنسبة 275 في المئة منذ عام 2018. وانخفض متوسط الأجور في المصنع بنسبة 14 في المئة منذ عام 2018.



تونس إلغاء الإضراب العام بمصنع الفولاذ قررت اللجنة النقابية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل بالشركة التونسية لصناعة الحديد الصلب «الفولاذ»، في ولاية بنزرت إلغاء الإضراب العام عن العمل المقرر يوم 7 أيلول الجاري. عقب المفاوضات الجماعية التي جمعت المؤسسة بأطرافها الإدارية والفنية والاجتماعية مع الأطراف النقابية، بشأن عدد من المطالب الواردة في برقية الإضراب حيث تمت الموافقة على تلبية مطالب النقابة، ومن أهم المطالب التي طالب بها الطرف النقابي، تطبيق الزيادة في الأجور لعمال القطاع العام. وتقليص في مدة الأقدمية. وتحسين صندوق الخدمات الطبية، وإعطاء عمال المؤسسة منحة عند الإحالة على التقاعد ويشار إلى أنه قد شارك في المفاوضات مديرية الشغل والمصالحة في بنزرت وحضور مختلف الأطراف المعنية، ممثلين من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغل والنقابات الأساسية.



اليمن عمال كهرباء لحج يواصلون إضرابهم عن العمل يواصل الاثنين 4 أيلول عمال مؤسسة كهرباء لحج إضرابهم لليوم الثاني للمطالبة بصرف مستحقاتهم المالية والمتمثلة بعلاواتهم وكذلك يطالبون أيضاً بصرف رواتبهم المتأخرة. وقال رئيس نقابة عمال مؤسسة كهرباء لحج اليوم الثاني، يواصل العمال إضرابهم للمطالبة بصرف مستحقاتهم المالية القانونية حيث تأخرت رواتبهم وطال موعدها، وكذلك أيضاً صرف علاوة المدارس التي صرفت لعمال مؤسسة الكهرباء في عدن، ومستحقات عمال التحصيل ورواتب العمال فهم بدون رواتب منذ أكثر من 5 أشهر. وأضاف، وكما تعرفون أن المدارس فتحت وأبناء العمال بدون لباس مدرسي ولا دفاتر ولا حقائب مدرسية، فيما الظروف الحالية بالنسبة للعمال صعبة، وأصبحوا غير قادرين على توفير متطلبات أسرهم من غذاء وملابس لأبنائهم للذهاب إلى المدرسة.



باكستان إضراب العمّال وإغلاق المحال التجارية

بدأ العمال في باكستان يوم السبت الثاني من أيلول إضراباً عن العمل احتجاجاً على ارتفاع تكاليف الكهرباء حيث قامت الحكومة بتخفيض الدعم على الكهرباء إذ فقدت شرائح عديدة في البلاد دعم الكهرباء التي كانت تحصل عليه، إضافة إلى زيادة أسعار المحروقات. وأغلقت معظم الأسواق الجملة منها والتجزئة في كراتشي ولاهور وبيشاور ومن أخرى. هذا وقد أدى ارتفاع أسعار الكهرباء والمحروقات في باكستان إلى زيادة التضخم في البلاد وانخفاض قيمة الروبية مقابل الدولار. كما قامت الحكومة بزيادة معدلات الضرائب بموجب اتفاقية تم توقيعها مؤخراً مع صندوق النقد الدولي، وتعتمد باكستان بشكل كبير على النفط المستورد لتوليد الطاقة.

متاهة طلابية مستجدة.. ومزيد من الفرز الطبقي!



يبدو أن متاهة جديدة ستكون ماثلة أمام طلاب الثانوية العامة الراغبين بالتقدم للمفاضلة العامة للقبول الجامعي للعام الدراسي 2023-2024! فالمفاضلة لهذا العام ستكون شاملة للعام والموازي، والجامعات الخاصة للاختصاصات الطبية، ومنح الجامعات الخاصة للكليات الطبية! والتسجيل مع تسديد رسوم التسجيل سيكون متاحاً عن بعد للطلاب، مع مروحة رغبات واسعة ومسقوفة بـ 120 رغبة لكل طالب! فكيف من المتوقع أن تكون النتيجة؟!

■ سوسن عجيب

بعض التفاصيل الرسمية!

أقامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 2023/9/7 ورشة عمل خاصة بمفاضلة القبول الجامعي بحضور نواب رؤساء الجامعات ومدرّاء شؤون الطلاب والمعلوماتية والمدرّاء المركزيين في الوزارة. وبحسب وزير التعليم العالي والبحث العلمي خلال الورشة إن «ما يميز المفاضلة العامة لهذا العام 2023-2024 هو إدخال آليات جديدة تتضمن التسجيل الإلكتروني للطلاب عن بعد، بالإضافة إلى التقدم عبر بطاقة واحدة لمفاضلة التعليم العام والموازي، ومفاضلة الجامعات الخاصة للاختصاصات الطبية ومفاضلة منح الجامعات الخاصة للكليات الطبية، لافتاً إلى أن هذه الإجراءات تأتي في إطار الاستفادة من كافة المقاعد المتاحة للطلاب وعدم إهدار أي مقعد دراسي، وتوفير الجهد وتبسيط الإجراءات لأبنائنا الطلاب في الظروف الحالية».

كما قدم مدير المعلوماتية عرضاً عن آلية التقدم للمفاضلات وإجراءاتها من الجانب الفني وإمكانية الدخول إلى التطبيق وتسجيل الرغبات التي وصل عددها إلى 120 رغبة متاحة للطلاب، مشيراً إلى أنه سيتم تسديد الرسوم عبر آلية الدفع الإلكتروني من خلال الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.

وكان قد سبق الورشة أعلاه اجتماعان بتاريخ 2023/9/6، لمجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للتعليم التقني، لمناقشة الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد الثانوية للعام الدراسي 2023-2024، وتم التركيز على زيادة الأعداد في الكليات والمعاهد التي

بحاجة سوق العمل وتأمين مقعد «تعليم عام» لكل طالب نجح في الشهادة الثانوية.

إيجابيات وسلبيات!

لا شك أن التسجيل الإلكتروني وتسديد الرسوم عن بعد يسهل على الطالب بعض المشقة، ويوفر عليه عامل الزمن، لكن التقدم ببساطة واحدة للمفاضلة، مع سقف رغبات يصل إلى 120 رغبة متاحة لكل طالب، ولجميع المفاضلات المذكورة التي تم دمجها أعلاه، فإن ذلك يعني مروحة واسعة جداً من الخيارات التي عليه أن يختار منها بسقف 120 رغبة!

فمفاضلات القبول الجامعي كانت خلال الأعوام السابقة مجزأة، بحيث يتم التقدم إلى كل منها بشكل منفرد، ولكل منها درجات قبول ومقاعد محددة بحسب كل جامعة وكل كلية وكل معهد، وكانت تبدأ بالتقدم للمفاضلة الخاصة بالتعليم العام، ثم بالتقدم للمفاضلة الخاصة بالتعليم الموازي، بحيث يكون الطالب على دراية مسبقة، وإن كانت نسبية، بخياراته بين العام والموازي، وبين الكليات والمعاهد!

أما مع المفاضلة الشاملة المزمع تطبيقها فإن الطالب لم يعد يملك تلك الخيارات النسبية، بل وربما مع كثرة الخيارات المفتوحة أمامه للتسجيل بسقف 120 رغبة سيكون بالنتيجة أمام خيارات مفرضة عليه، أو أنه سلفاً سيقص من خياراته كي لا يفرض عليه ما لا يرغب فيه من خيارات!

هل سيزيد الموازي على حساب العام؟!

ارتفعت نسبة القبول في التعليم الموازي المأجور خلال العام الماضي، بحيث وصلت إلى نسبة 50%، في

تقليص لحصة التعليم العام المجاني عملياً، وقد كان ذلك معلناً بشكل مسبق وقبل التقدم للمفاضلات بحينه! فهل ستكون هذا العام أمام تقليص جديد غير معلن لحصة التعليم العام المجاني على حساب زيادة حصة التعليم الموازي المأجور بنتيجة هذا النمط المستجد من التقدم للمفاضلة الشاملة، وبحيث يبدو ذلك وكأنه بنتيجة رغبات الطلاب؟!

أما الأهم فهو كيف ستترجم عبارة «التركيز على زيادة الأعداد في الكليات والمعاهد التي يحتاجها سوق العمل وتأمين مقعد «تعليم عام» لكل طالب نجح في الشهادة الثانوية»؟!

فالمفاضلة الشاملة المستجدة ستضمن على ما يبدو تحقيق الزيادة المطلوبة في بعض الكليات والمعاهد «المستهدفة» بذريعة احتياجات سوق العمل، وبغلاف تأمين مقعد تعليم عام لكل طالب ناجح، وما على الطلاب إلا الاستنكاف بحال تعارض رغبتهم الحقيقية مع هذا التوجه!

زيادة في رسوم التسجيل للمستجدين!

بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2023/9/7 كشف مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي عن وجود دراسة لرفع رسوم التسجيل للمستجدين في الجامعات لهذا العام، بما في ذلك السنة التحضيرية للكليات الطبية وعدد من الاختصاصات بالنسبة للتسجيل الموازي، مع استمرار الرسوم على ما هي عليه بالنسبة للطلبة القدامى المسجلين.

ربما لا غرابة في النوايا المبيتة حول زيادة الرسوم السنوية للتسجيل في الجامعات للطلاب المستجدين!

فكل عام تقريباً تصدر رسوم جديدة للتسجيل تتضمن زيادة عن الرسوم في السنوات التي قبلها، والنسبة الأكبر في الزيادة عادة تكون من نصيب المسجلين في نظام التعليم الموازي!

مزيد من الفرز الطبقي!

مع تزايد نسبة المقبولين في التعليم الموازي المأجور عاماً بعد آخر على حساب تقلص وتراجع أعداد المقبولين في التعليم العام المجاني، تظهر جلياً الغايات الربحية على حساب الطلاب، وتعمق أكثر فأكثر الفوارق الطبقيّة في القبول الجامعي عموماً!

فالتعليم العام، المجاني افتراضاً، يتم تقليصه تبعاً مقابل زيادة حصة التعليم بأنظمة الموازي والمفتوح والافتراضي، بالإضافة إلى زيادة حصة التعليم في الجامعات الخاصة، ما يعني أن الفقيرين تتراجع فرصهم باستكمال تعليمهم الجامعي عاماً بعد آخر!

فسيناريو الفرز الطبقي يجري على قدم وساق في التعليم الجامعي برعاية حكومية منقطعة النظير، وهذا الفرز الطبقي الجائر لا تغطيه عملياً عبارة «تأمين مقعد تعليم عام لجميع الطلاب الناجحين في الثانوية العامة»!

فسياسات الاستيعاب المعمول بها، وطريقة المفاضلة والقبول الجامعي المطبقة، وزيادة حصة المأجور في أنظمة التعليم على حساب المجاني، أصبحت فاقعة في فجاجتها وظلمها الطبقي!

بمطلق الأحوال فإن المتوقع أن تصدر المفاضلات ويتم الإعلان عنها بعد الاجتماع الحكومي المقرر لهذه الغاية، على أن تصدر تفاصيلها خلال الأسبوع الحالي، ولحينها لنا حديث آخر!

خطط محصول القمح تستمر بالتراجع!



يجري الحديث الرسمي كل عام عن زيادة المساحات المخططة للإنتاج الزراعي، وخاصة لمحصول القمح على اعتباره من المحاصيل الإستراتيجية الهامة المرتبطة بالأمن الغذائي للمواطنين، بينما في واقع الحال يتم تسجيل المزيد من التراجع بهذا الإنتاج موسماً بعد آخر!

■ عادل إبراهيم

فبحسب الموقع الرسمي للحكومة فقد وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية بتاريخ 2023/9/5 على الخطة الإنتاجية الزراعية لموسم 2023-2024، والتي تضمنت استثمار المساحات القابلة للإنتاج الزراعي بكل أصنافه وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية، وفي مقدمتها القمح، والاعتماد على الإمكانات المحلية لتوفير مستلزمات الإنتاج. فهل تضمنت الخطة زيادة فعلية بالمساحات المخصصة لمحصول القمح للموسم القادم بالمقارنة مع الموسم السابق؟

تفاصيل رقمية!

في التفاصيل بما يخص محصول القمح، بحسب صفحة الإعلام الزراعي بتاريخ 2023/9/7، فقد كانت المساحات المخطط زراعتها لمحصول القمح المروي والبلع بحسب الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2023-2024 والتي تم اعتمادها بجلسة مجلس الوزراء تبلغ 1,493,309 هكتاراً، منها 536,838 هكتار في المناطق الآمنة. وتجدر الإشارة بالمقابل أن خطة الموسم الزراعي 2022-2023 بالنسبة لمحصول القمح كانت بمساحة تبلغ 1,519,865 هكتاراً، منها 872,407 هكتارات بعلأ و647,458 هكتاراً مروباً. وبالواقع التنفيذي الفعلي، بحسب حديث رئيس الاتحاد العام للفلاحين خلال لقاء إذاعي عبر ميلودي إف إم بتاريخ 2023/3/9 أن «المساحات التي

تمت زراعتها من القمح هذا العام تقدر بـ 1 مليون هكتار، وهي أقل من العام الماضي بنسبة 20%، بسبب صعوبات عملية الترخيص، وتوجه الفلاحين لزراعة محاصيل أخرى!» وليتبين من الأرقام أعلاه أن المساحة المخططة للموسم القادم 2023-2024 فيها تراجع عن المساحة المخططة في الموسم السابق 2022-2023 بمقدار 26,665 هكتاراً فقط، ولا ندري كيف ستكون على المستوى الفعلي! ما يعني أن الحديث الحكومي عن «زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية، وفي مقدمتها القمح» هو حديث خلبي، بدليل تراجع الأرقام التخطيطية بحسب ما هو مبين أعلاه، مع تراجع في المساحات المنفذة فعلياً موسماً بعد آخر!

يضاف إلى ذلك أن مساحة 956,471 هكتار، من إجمالي المساحة المخططة لموسم 2023-2024 هي في المناطق غير الآمنة، وتشكل نسبة تتجاوز 60% من الخطة، ما يعني عدم ضمان استلام كامل انتاجها بنهاية الموسم! على ذلك فإن الخطة لموسم 2023-2024 بما يخص محصول القمح الإستراتيجي فيها تراجع على مستوى المساحة المخططة عن الموسم السابق، وتحمل ضمناً إمكانية خسارة أكثر من 60% من إجمالي إنتاج هذا الموسم! وما يعزز من احتمال تسجيل المزيد من التراجع بالموسم القادم هو الحديث الرسمي عن توفير مستلزمات الإنتاج بالاعتماد على الإمكانات المحلية، وما يزيد من هذه الاحتمالية هي سياسات التسعير المعتمدة للمحصول بنهاية كل

موسم، والتي لا تغطي تكاليف الإنتاج، ما يعني استمرار تسجيل الخسارات على حساب المزارعين موسماً بعد آخر!

مستلزمات الإنتاج والتسعير!

المشكلة بما يخص محصول القمح، وغيره من المحاصيل الإستراتيجية الأخرى، كانت وما زالت تتمثل بنقطتين رئيسيتين، الأولى مرتبطة بتأمين مستلزمات الإنتاج، والثانية بالتسعير! فالحكومة تتنصل من مسؤولياتها بما يخص تأمين مستلزمات الإنتاج بذريعة الإمكانات المتاحة، وبالتوافق مع سياسات تخفيض الدعم على هذه المستلزمات تباعاً، تاركة المزارعين تحت رحمة السوق وتجاره لتأمينها، ووفقاً للأسعار الاستغلالية المتحكم بها من قبلهم، ما يعني زيادة التكاليف والأعباء عليهم!

مقابل ذلك تعتمد الحكومة على تسعير المحاصيل وفقاً لحسابات تكلفتها غير المجزية، وليس وفقاً لحسابات التكلفة التي يتكبدها المزارعون فعلاً، الأمر الذي يفرض عليهم استبدال المحاصيل الإستراتيجية بمحاصيل ذات جدوى اقتصادية بالنسبة إليهم، أو ترك الزراعة وهجرة الأرض، ما يعني المزيد من تراجع إنتاج هذه المحاصيل، وهو ما يجري عاماً بعد آخر!

يضاف إلى ذلك بما يخص المحصول في المناطق خارج سيطرة الدولة عامل المنافسة السعري لاستلامه، بين السعر الحكومي الرسمي والسعر الذي تقره «الإدارة الذاتية»، الأمر الذي يدفع المزارعين للبحث عن السعر الأعلى لبيع محصولهم، وهو ما يجري كل موسم، بسبب نمط التسعير الحكومي غير المجزي والناذب لاستلام المحاصيل من المزارعين!

على ذلك فإن الاستمرار بنمط تسعير المحصول غير المجزي للفلاحين بهذا الشكل يعني أن نسبة 60% من المساحات

المخططة للموسم القادم خارج سيطرة الدولة لن يكون محصولها مضموناً في حسابات بيدر الحكومة!

التضحية بالمحصول وبالأمن الغذائي!

لم يعد يخفى على أحد أن هناك مستفيدين يحصلون الأرباح الكبيرة والسهلة بنتيجة تراجع الإنتاج عموماً، ومن عدم استلام كامل المحصول من قبل السورية للحبوب كما هو مفترض، وتساعدتهم الحكومة بذلك من خلال استمرارها بسياسات تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج وبالسياسات التسعيرية للمحصول، بالإضافة إلى تقليص المساحات المخططة والمنفذة عاماً بعد آخر!

فاحتياجات القمح السنوية لصناعة رغيف الخبز يتم تغطيتها من كم المحاصيل التي تستلمها السورية للحبوب من المزارعين، والفاقد يتم تغطيته من خلال عمليات الاستيراد التي ينتفع بها بعض المحظيين من كبار أصحاب الأرباح!

ومن المفروغ منه أن من مصلحة هؤلاء المنتفعين «نهياً وفساداً واستغلالاً وتربحاً» أن تقلص الكميات المسلمة للسورية لحبوب عاماً بعد آخر كي ترتفع فاتورة الاستيراد، وبالتالي تزيد حصتهم من الأرباح السهلة والسريعة والمضمونة، والتي تضاف إليها هوامش ربحية إضافية بذريعة العقوبات والحصار، ولا مانع لدى هؤلاء من التضحية بالمحصول كلياً، بل ويضغطون للوصول لهذه النتيجة، ولو كان ذلك على حساب المزارعين والاقتصاد الوطني والأمن الغذائي!

فكبار حيتان النهب والفساد، المتحكمون باقتصاد البلاد، والمحميون بالسياسات الرسمية جملة وتفصيلاً وعلى طول الخط، لا يسعون إلى تقويض إنتاج محصول القمح فقط، بل كل الإنتاج الزراعي والصناعي العام والخاص!

المساحة المخططة للموسم القادم 2024-2023 فيها تراجع عن المساحة المخططة في الموسم السابق 2022-2023 بمقدار 26.665 هكتاراً فقط ولا ندري كيف ستكون على المستوى الفعلي!

شجاعة الحركة لا تكفي... يجب أن تلعب الشطرنج جيداً!



خلال تطور الحركة الشعبية على الأرض، تظهر أمامها قضايا عديدة بحاجة إلى حلول سريعة، قضايا عملية وسياسية ومبدئية. بشكل خاص، تظهر مسألة كيفية التعامل مع الاستفزازات، سواء تلك التي تأتي من داخل الحركة، أو من خارجها.

تندرج الاستفزازات تحت عناوين وتصنيفات وأنواع مختلفة ومتمايزة، والتعامل معها ينبغي أن يكون كذلك أيضاً، كل نوع له الطريقة المناسبة في الرد عليه.

على سبيل المثال: لقد تم تداول أخبار عديدة خلال الأيام الماضية، أن هناك تهديدات يطلقها أصحاب مؤسسات خاصة كبرى، وأيضاً مدراء ومسؤولون في مؤسسات حكومية، بأن من يشارك في التظاهر، أو في أي نوع من الأعمال الاحتجاجية، سيتم فصله من عمله.

ضمن النقاشات بين شبان فاعلين في الحراك، ظهرت موجة انفعال عالية ضد هذا الاستفزاز، واقترح البعض القيام بتصرفات طائشة للدفاع عن الموظفين، وعن حقهم في العمل، وحقهم في التعبير عن آرائهم الذي يضمنه الدستور.

في هذه اللحظة، ظهر بشكل أوضح أن على الشبان الفاعلين في الحراك أن يتقنوا لعب الشطرنج، وألا يتعاملوا بمنطق رد الفعل، المسألة ببساطة، أن المتشددین المعادين للحراك، وعلى رقعة الصراع، يدفعون إلى الأمام بيداً، «متمثلاً بمدير هنا أو مدير هناك، مسؤول هنا أو مسؤول هناك» وهم على أتم الاستعداد للتضحية بذلك البندق، بل يمتنون أن تقع الحركة في فخ هذا البندق السهل، لأن أي تصرف طائش سيغير الوضع على الرقعة، بحيث يحصر الحركة الشعبية في الزاوية، ويدينها بسلوك غير دستوري وغير قانوني، ويفتح الطريق تدريجياً أمام الـ«كش مات»!

الجيد في المسألة، أن التعقل والآراء العاقلة المتبصرة، قد غلبت في نهاية

المطاف. وهذا سلوك مبدئي محترم يجب تشجيعه واحتضانه، بما في ذلك السلوك المتعقل بما يخص مسائل الإضراب وقطع الطرق، حيث قطعت النوى الأساسية ضمن الحركة الطريق على من يريدون تحويل أفكار الإضراب، وقطع الطرق إلى مقتل للحركة، وسبب في عزلها شعبياً وذريعة في التهمج عليها من خارجها.

بين البيادق التي يتم دفعها أيضاً في إطار نصب الأفخاخ، بعض المتحدثين الإعلاميين عبر يوتيوب أو فيسبوك، والذين يشنون هجوماً طائفاً بحتاً، وغرضهم من ذلك استدعاء رد فعل طائفي بحيث يتحول هذا «الردح» إلى أداة في تحويل الأمر برمته إلى صراع طائفي دموي، يقتل الحركة ويقتل المذهبيين السوريين أبياً تكن طوائفهم. وهنا أيضاً، يظهر بشكل جيد وعي الحركة بالغرض من هذه الاستفزازات، وخاصة عبر تجاهلها الكامل، والعمل على تأكيد الطابع الوطني العام واللاطائفي، بل وحتى العلماني.

ينبغي الانتباه إلى أن هناك على الرقعة بيادق كثيرة سيتم دفعها لإيقاع الحركة في الأفخاخ، بل وربما يتم بعد ذلك دفع فيلة وأحصنة وقلاع وحتى وزراء، بغرض إغراء الحركة ومحاوله اصطيادها، ولذا فإن التعقل في وجه الاستفزازات أداة أساسية في السير أماماً... بعد كل حركة، ينبغي أن نفكر جيداً قبل أي رد... كذلك هو الأمر في الشطرنج، وكذلك هو على الأرض وفي الإعلام وفي السياسة.

لا ينبغي بأي حال من الأحوال، أن يخرج المرء باستنتاج، هو أن الهدوء والروية هما الأداة الناجعة في التعامل

مع أي استفزاز من أي نوع كان، لأن هناك أنواعاً من الاستفزازات المستورة التي تحاول أن تدس نفسها في صفوف الحركة بهدوء ودون إثارة ضجة. على الخصوص نتحدث عن الطروحات والبرامج المشبوهة، سواء منها القائل بـ«إدارة ذاتية» أو «معير» أو «هيئة سياسية» وإلخ، وكذلك منها على الخصوص التي تحاول تحت اسم الدين أن تروج لشخصيات ورموز معينة معروف عنها تماماً عمالتها و«إسرائيليتها»... مثل هذه الدسائس والاستفزازات ينبغي الرد عليها بحزم مبدئي مطلق، وينبغي للحركة نفسها أن تطردها بشكل مباشر، لأن هذا النوع من الأعمال يستهدف بالدرجة الأولى دم الناس، ويخدم بشكل مباشر المتشددین في الداخل والأعداء التاريخيين في الخارج... وبكلمة، فهذه السلوكيات معادية على طول الخط، وبالدرجة الأولى، للناس في الشارع، ولحركاتهم ولاحتجاجهم... ولا يظن أحد أن من يدفع بهذا الاتجاه لديه مشروع ما خاص أو بديل يمكن نقاشه: ما يدفع باتجاهه هو الدم، ولا شيء غير الدم، عبر تأمين كل الذرائع المناسبة للقمع، وعبر تعميق تردد المترددين وتخوف المتخوفين، أي يسعى لعزل الحركة وسحقها في نهاية المطاف، والأسوأ، أنه يسعى لفتح باب الفوضى والسلاح مجدداً، لأن هذا هو الباب الوحيد بالنسبة للمتشددین للالتفاف على المطالب المحقة للناس، وعلى رأسها الحل السياسي المبني على القرار 2254.

الرد على هذا النوع من الاستفزازات يجب أن يكون مبدئياً وحاسماً وفورياً، دون أي مواربة ودون أي تراخ... والحق، أن هذا ما يحصل على الأرض فعلاً، فالكتلة الأكبر من المتظاهرين والفاعلين ضمن التظاهر يتعاملون بوعي متيقظ مع هذه الظواهر، ويظهر ذلك في كل يوم جديد من أيام التحرك،

حيث كلما أطلت المشاريع المشبوهة برأسها، تسارع الحركة إلى ضربها على رأسها بشعارات معادية لتلك المشاريع، وبمزيد من التلاحم والتعاون لعزل حامليها، عبر الإقناع حيث يمكن، وعبر الطرد المباشر والفرض حيث لا ينجح الإقناع.

هذه المحاولات لن تتوقف، وفي كل مرة سيحاول أصحابها الالتفاف وتغيير الأشكال والأسماء والأقنعة لعل وعسى يمررون ما يريدون، ولذا ينبغي أن يتحلى المناضلون على الأرض بيقظة ثورية ووطنية عالية، وبالشجاعة العاقلة للتعامل مع شتى أنواع المواقف... ويجب أن تبقى هذه اليقظة حاضرة، حتى يصاب أصحاب المشاريع المشبوهة باليأس التام عبر عزلهم بشكل كامل وقضهم... لأن هذا الأمر ليس «شقا لصف الحركة» كما يظن أو يقول البعض، بل هو تنظيف لصفوف الحركة من أعداء حقيقيين لها... ودون أن تواجه الحركة الأخطاء وتصحيحها بشكل يومي، فأنها لا يمكن أن تتقدم إلى الأمام، ولا يمكن أن تضم إلى صفوفها المترددين والخائفين.

في هذا السياق، ينبغي الانتباه إلى أن بقاء الرؤية ذات البعد المحلي وحيدة في الساحات، هو غطاء يقوم أصحاب المشاريع المعادية للحركة من داخلها ومن خارجها، بتمرير أجنداتهم عبره بشكل تدريجي... ولذا ينبغي كخطوة أولى على الأقل، الانتباه للمبادرات الإيجابية التي ظهرت والتي تقول برفع كلا العلمين السوريين للذين يشكلان جزءاً من تاريخ وذاكرة الشعب السوري، وتحويلهما من رمزين حربيين يقتل السوريون بعضهم البعض تحتهم، إلى رمز لإعادة توحيدهم مجدداً، وبالأخص، توحيد المنهوبين منهم في وجه المتشددین في كل من النظام والمعارضة على حد سواء...

ينبغي الانتباه إلى أن بقاء الرؤية ذات البعد المحلي وحيدة في الساحات هو غطاء يقوم أصحاب المشاريع المعادية للحركة من داخلها ومن خارجها بتمرير أجنداتهم عبره بشكل تدريجي

لماذا يتم إخفاء الاحتجاجات في درعا إعلامياً؟



خلال الأيام الثلاثة الأخيرة فقط، بدأ الإعلام الذي يسمى نفسه معارضاً بإلقاء بعض الضوء على الاحتجاجات والمظاهرات التي تجري في محافظة درعا، وليس بحجمها الحقيقي بل بشكل مبترس. قبل ذلك، وعلى مدى أسبوعين تقريباً، من بداية التظاهرات والتحركات في السويداء، تم تغيبب شبه كامل للاحتجاجات التي كانت تجري بالتوازي في درعا، وفي بضع أماكن أخرى في سورية.

لا يمكن التعامل مع هذه المسألة ببراءة، فهي مقصودة ومتعمدة بلا أدنى شك، والأهداف وراءها واضحة:

أولاً: محاولة نزع الطابع الوطني العام عما يجري في السويداء ومحاولة تصويره وكأنه أمر محلي بحت، بل وطائفي أيضاً. ثانياً: هذا النوع من العمل يسمح بتمهيد الأجواء لتعظيم أفكار من قبيل «الإدارة الذاتية» و«الحكم الذاتي» وما شابه.

ثالثاً: أكثر من ذلك، فهذا يسمح أيضاً بتأمين الأجواء الإعلامية لإلقاء الاتهامات يميناً وشمالاً ضد الحركة، وصولاً إلى اتهامها بالعمالة، ولمن؟ للعدو الذي لا يكاد يختلف عليه اثنان وهو العدو «الإسرائيلي».

رابعاً: بالمحصلة، يسمح بتأمين الذرائع اللازمة لقمع الحركة، ويقوي المتشددون الذين يحاولون التسلق عليها، وما يزالون

جديد ضمن صفوفه، ويقوى على أساسه الوطنيون المتمسكون في أن معاً، بوحدة شعبهم وبلادهم، وبضرورة التغيير الجذري الشامل على أساس القرار 2254، وبعدهم للصهيوني. ويضعف بالمقابل المتشددون الذين يحاولون امتطاء الحراك لإدخاله في النفق نفسه الذي تم إدخاله فيه عام 2011.

ثالثاً: الحالة الوطنية العامة الجامعة تخضع لعملية إعادة تشكيل في قلب الحركة نفسها، وهذا يظهر عبر إشارات أولية، ولو كانت صغيرة، منها: زيارة وفد من درعا للسويداء خلال الاحتجاجات... والمسألة لا تقف عند شعار الشعب السوري واحد، بل وإنّ الفريد من نوعه هو رمزية جمع العلمين معاً، ذي

النجمتين وذو النجوم الثلاث، والذي يعني بالجوهر موقفاً مضاداً لكل من المتشددين في النظام وفي المعارضة معاً، ومناصرراً للـ 90% من السوريين الفقيرين المضطهدين، وبعيداً عن تصنيفات موالاة ومعارضة، والتصنيفات الطائفية أو القومية أو غيرها.

رابعاً: الظرف بأكمله اختلّف، الدولي والإقليمي والمحلي، وقدرة المتشددين من كل الأطراف على تكرار الألعاب السابقة، حتى ولو بتخريجات جديدة، باتت أضعف، وستكون أضعف مع كل يوم جديد تستمر فيه الحركة سلمية، وتستمر فيه في تصويب شعاراتها، وعزل أولئك الذين يحاولون التسلق عليها من داخلها.

تنظيف الحركة من أعدائها... أهم وسيلة لحمايتها وتوسيعها



مع كل يوم إضافي ضمن الموجة الجديدة من الحركة الشعبية، يزداد جهد أعداء هذه الحركة من المتشددين في الأطراف المختلفة، ومن الأعداء التاريخيين للشعب السوري، في العمل على محاولة تخوين الحركة بغرض عزلها وإضعافها.

بالتوازي، فإنّ الوطنيين المقهورين الساعين لتغيير حقيقي يستعيد كرامة الناس ووحدة البلاد وشعبها، يدافعون عن حقهم وحق السوريين الدستوري والوطني والأخلاقي في هذا التغيير المستحق منذ عقود، ويرفعون الشعارات الوطنية الواضحة التي تلجم وتنشل المخونين، وعلى رأسها الشعارات المعادية للكيان الصهيوني المحتل. في إطار هذه العملية، يسعى بعض المتسلقين على الحركة من داخلها إلى إعاقة هذا الجهد، ويسوقون في

للحركة كلّها، ولذا ينبغي العمل بكل ما يلزم، من داخل الحركة، ومن أولئك الذين لم يشتركوا فيها بعد من الوطنيين، لعزل تلك القلة وتنظيف الحركة منها، لأنّ هذا هو السبيل الوحيد نحو تطورها وتوسعها، ووصولها بشكل سلمي إلى أهدافها المحقة.

السياسي على أساس القرار 2254، بالتوازي مع الشعار المعادي للصهيوني، لن يحمي الحركة فقط، بل سيوسع صفوفها عشرات إن لم يكن مئات المرات... التراخي مع قلة قليلة متسلقة ومشبوهة تحت يافطة «عدم شق الصف»، يمكنه أن يشكل مقتلاً

فإنّ عشرات الألوف من الفقيرين المنهوبين ما زالوا مترددين في الاشتراك في الحركة، بالذات لأنّ هؤلاء العشرة أو المئة موجودون ضمن الحركة. عزل هؤلاء وطردهم، وتعميم الشعار الوطني الجامع المطالب بالتغيير الجذري الشامل والانتقال

هذا الإطار شتى الذرائع، وأكثرها هشاشة تلك التي تقول بأنه ينبغي عدم شق الصف! إذا كان عدد أولئك الذين تؤلمهم بطونهم حين يسمعون الشعار المعادي للكيان الصهيوني، وللمشايخ الخلبية هو عشرة أو مئة «ورقم مئة هو مبالغة مجازية»،

أ. حسن الأطرش: اتهام الحركة بالانفصال وبعلاقة مع الكيان خرافة للالتفاف على الحقوق



للقوف على المستجدات ضمن الموجة الجديدة من الحركة الشعبية وضمناً في السويداء، التقى قاسيون مع الشخصية الوطنية المعروفة الأستاذ حسن الأطرش، وهو أحد أحقاد فاند الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش، وأحد الشخصيات الفاعلة ضمن الأوساط الاجتماعية والسياسية في السويداء، وعلى المستوى السوري.

■ السويداء - مراسل قاسيون

وفيما يلي نص الحوار:

● من الواضح أن هناك موجة جديدة من الاحتجاجات تجري في مناطق متعددة في سورية. ربما الإعلام يركز على السويداء أكثر من غيرها، ولكن فعلياً الاحتجاجات موجودة بعدة أماكن، وبعده أشكال. ما هي برأيكم الأسباب الأساسية التي تكمن وراء هذه الاحتجاجات؟

القاعدة الأساسية للاحتجاجات هي حالة القهر والإفقار والتجويع، نتيجة السياسات المتخذة والمكرسة رسمياً ابتداء من العام 2005، مع تبني ما سمي باقتصاد السوق الاجتماعي، ومعه الاستبداد والإفساد وغياب الحريات. تلك أسباب لا تخطئ في توليد الانفجارات الشعبية. وهو ما حدث في العام 2011، والأسباب ذاتها استمرت وتضاعفت؛ في بعض الجوانب بلغت عشرة أضعاف ما كانت عليه، وتحدث بشكل خاص عن الصعوبات المتعلقة مثلاً بدخل السواد الأعظم من الأسر السورية، أضف إلى ذلك فقدان الأمن وغياب الأمل بالمستقبل وخاصة لجيل الشباب، وأخيراً، تخلي الدولة بقراراتها الجائرة الأخيرة عن دورها الرعائي، وعن دورها في حماية الناس من الانهيار عبر عمليات رفع الدعم... هذه أسباب أكثر من كافية لتجدد الاحتجاجات.

ينبغي الانتباه إلى أن تاريخ الشعوب قد شهد مثل هذه الحالات في أكثر من مكان، وأقصد بالضبط مرور الانتفاضات الشعبية بمرحلتين، بينهما فترة من النضج تجعل من الموجة الجديدة قادرة على إحداث التغيير الجذري، أو على الأقل تحقيق تقدم واضح وعميق في الوصول إلى الأهداف.

● حسب مشاهداتكم وحضرتكم موجود بشكل يومي بين الناس في إطار نقاش وتفاعل مستمر سواء مع المشتركين بالاحتجاج. أو غير المشتركين ضمن نقاش سياسي يومي. حسب ما ترى هل يمكن القول: إنه هناك مطالب أساسية مشتركة بين الناس، أم أن هناك طيفاً واسعاً متنوعاً من المطالب؟

الناس بحسبهم العفوي السليم لا يفصلون بين المطالب المتعلقة بالحاجات الأساسية التي دمرتها السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، وبين البنية السياسية التي تسببت بهذا الدمار. سرعان ما تعمقت المطالبات من حدود المعاشي الاقتصادي إلى التعبير السياسي، الذي لا يرضى بأقل من المطالبة بتغييرات جذرية يدعوها الناس حالياً الانتقال السياسي، وهذا ما ظهر في الشارع، لا نتكلم عن شيء نظري؛ هذا الشكل من التعبير هو الذي صاغه المحتجون بشعار أصبح منتشراً على الألسن، وهو تطبيق القرار الأممي 2254، وهو مطلب أصبح تقريباً يعم كل مناطق سورية.

● هناك عدد كبير من الاتهامات توجه للحراك في السويداء، ولكن قبل ذلك، هل من الصحيح توصيف الاحتجاجات في السويداء بأنها ذات طابع مناطقي أو ذات طابع محلي؟

يمكنك دائماً أن تجد شخصاً ساذجاً يقول: إن المطلوب هو «مصلحة المحافظة»، لكن الحركة ككل لا تختلف في معاناتها عما يكابده الشعب السوري بأسره، خاصة فئات الكادحة أو المثقفة، ويشعر الناس تماماً بأن مطالبهم ستكون أقوى عندما تتشابه وتتلاقى مع مطالب السوريين بأسرهم... هذا تجد تعبيراته في كلام الناس في الشارع وفي البيوت والمضافات وفي كل مكان، والذين

يقولون: إن معاناة الفقراء السوريين هي معاناة واحدة في كل المحافظات السورية.

● هناك اتهامات كبيرة يجري توجيهها للحراك، اتهامات بالدعوة للانفصال، وبالكلام عن «إدارة ذاتية» و«حكم ذاتي»، وأكثر من ذلك هناك من يتحدث عن دور «إسرائيلي»، ما رأيك؟

المهم في أي حركة شعبية ليس تأثير الخارج رغم وجوده، بل الذاكرة التاريخية التي لا تمحى، لا يوجد لدى أهل الجبل ما هو أغلى من تراثهم الوطني المتعلق خاصة بالثورة السورية الكبرى 1925 ومساهماتهم ليس فقط بالثورة، وإنما أيضاً في عهود الاستقلال وبناء الدولة الوطنية.

لا تخلو أي مناسبة من المناسبات في الجبل، حتى ذات الطابع الشخصي، من التغني بأبطال التراث الوطني والاعتزاز بالارتباط بالأرض والوطن، ومشهورة هي الأمزجة التي يكررها الناس صغيراً وكبيراً «تربة وطن ما نبيعا بالذهب».

بالطبع، هناك محاولات إعلامية لإيهام سكان المنطقة أو جنوب سورية على العموم، بأن لدى الأمريكي قدرات مهولة مرابطة في شرق البلاد، بغرض التأثير على الحراك ومحاوله جره بعيداً عن بوصلته الوطنية. هذا لم يعد ينطلي إلا على السذج وقصيري النظر، والذين لا يشكلون أي وجود ملموس أو مؤثر. المطالبة بالانفصال أو التقسيم أو أي كلام عن علاقة بالحراك بالكيان الصهيوني، هو عبارة عن خرافة لا يلجأ إليها إلا من لم يقتنعوا بعد بأن أسباب الاحتجاج باتت غير قابلة للحل، والمعالجة إلا بالتغيير السياسي الجذري الذي سيفضي إلى بناء وطن موحد لا يرضى أحد بديلاً عنه، هذه مطالب واضحة يعبر عنها المحتجون في شعاراتهم المرفوعة يومياً، وحجلاً لو كلف المتبجحون بهذه التهم أنفسهم المجيء إلى ساحة الاحتجاج والتقاط صور فوتوغرافية بأنفسهم، وسماع الهتافات والأهازيج وهويتها الوطنية الواضحة، أعتقد أن هذا هو الجواب الأبلغ على هذه الاتهامات.

● هل هناك أمثلة يمكن أن تعرضها عن هذا النوع من الهتافات والافتات؟ نعم طبعاً، هناك التغني بوقفة أهل الجولان، والمطالبة بإخراج القوات الأجنبية كلها وعلى رأسها وقبل كل شيء المحلل «الإسرائيلي» من الجولان، وهناك الشعار الذي تم ترديده يوم الجمعة الماضي، وقال: «تسقط تسقط إسرائيل»، عدا عن الشعارات الوطنية بشكل عام، القائلة بوحدة البلاد ووحدة الشعب، ورفض التقسيم من أي جهة جاء، ورفض الإدارة الذاتية.

● ضمن الحراك أو الموجة الجديدة من الحركة من الملاحظ أنه يوجد نوعان من الشعارات، النوع الأول: هو شعارات يمكن أن نسميها قديمة، تعود إلى 2011. وهناك شعارات جديدة، ما هو تفسير هذه الحالة برأيكم؟

الشعارات والهتافات في الاحتجاجات تصدر بعفوية في البداية، وهي لا بد أن تعبر عن الضيق والاحتقان والغليان الكبير، ولا شك أن قوة العطالة تلعب دوراً في استعادة شعارات من 2011، إضافة إلى أنه لا بد من وجود أطراف ما زالت مقتنعة برفع تلك الشعارات، والتي باتت تشكل بالنسبة لها نوعاً من الارتباط العاطفي بذلك التاريخ. وهذه الفئات بمعظمها لا تنتمي للمعارضة المتشددة، أو على الأقل فهي ليست على درجة تشدها السابقة نفسها، مع وجود استثناءات قد لا تتعدى أشخاصاً معدودين. الجميع يتقبل تطوير الشعار، وحتى التخلي عن الشعار الذي يرون أنه لا يخدم تطور الحركة. بالعموم، هناك عقلانية يتميز بها جمهور المحافظة، وهذا شيء تاريخي، كذلك الحرص على إنجاح الاحتجاج، هذا كله دفع إلى انحسار التشدد وتوسع العقلانية بالشعارات والوعي السياسي يتطور لدى عموم الناس شيئاً فشيئاً، وبالتجربة الملموسة. أود التأكيد مرة أخرى، أن شعار المطالبة بتنفيذ القرار 2254 والذي لم يكن سمة عامة منذ سنة فقط، بشكل اليوم قناعة لدى الأكثرية، وهذا يشكل السمة الحقيقية للاحتجاجات اليوم.

شعار المطالبة بتنفيذ القرار 2254 والذي لم يكن سمة عامة منذ سنة فقط يشكل اليوم قناعة لدى الأكثرية وهذا يشكل السمة الحقيقية للاحتجاجات اليوم



الحراك الشعبي لا يريد «سكبة» من فوّال النصر



تستمر محاولات بعض الشخصيات والجهات إقحام نفسها في الموجة الجديدة من الحركة الشعبية، ولكل من أولئك أجنداتهم وأهدافهم من ذلك، والتي يمكن استخلاصها من خلال مواقفهم وخلفياتهم خلال السنوات الماضية التي باتت معروفة. قد يكون الأكثر وقاحة حتى هذه اللحظة، هو قائد جبهة النصر، أبو محمد الجولاني، الذي ظهر قبل يومين في تسجيل مصور جالساً مع مجموعة من أهالي جبل السماق في ادلب.

■ ريم عيسى

السلاح أو أي نوع من أنواع العنف. ثانياً: جبهة النصر في عقيدتها وممارساتها وخطاباتها هي جهة ذات توجهات أقل ما يمكن أن يقال عنها: إنها طائفية، إضافة إلى أنها جهة إرهابية، ولديها باع طويل باستهداف الأقليات العرقية والدينية والمذهبية في المناطق التي دخلت إليها، وبالرغم من محاولات التلميع والتبويض و«السورنة» التي تم تسليط الضوء عليها في عدد من المواد في قاسيون، إلا أنها ما زالت تحمل هذا الطابع الطائفي. اللقاء مع أهالي جبل السماق في ادلب في حد ذاته دليل على الطائفية في مقاربة النصر، وفي ذات الوقت محاولة لصق طابع طائفي بالموجة الجديدة للحركة الشعبية للطعن في طابعها الوطني الجامع.

ثالثاً: حسب كل المعطيات والمؤشرات من قبل النصر، ومن قبل الأمريكان أنفسهم، الجولاني مدعوم أمريكياً أو في أحسن الأحوال يعمل فيما يخدم مصالحهم في سورية، والتي هي بالضبط مصالح سورية والسوريين، والتنسيق بين الأمريكان والنصرة كان موضع عدد من مواد سابقة في

في هذه الجلسة ببارك الجولاني حراك السويداء قائلاً: «طمنونا عن أخبار السويداء... فرحانين كثير بالسويداء... فرحتكم بالسويداء مو حصرية لكم، من حقنا كمان نفرح... ونحن كنا على علاقة جيدة مع الشباب في درعا لما كانوا موجودين هناك مع الثوار... وهو مكسب للثورة...» وكلام آخر عبّر فيه عن توافق الأهداف والمطالب وترحيبه بأهل السويداء في صفوف «الثورة».

من نافلة القول: إن تصريحاً من هذا النوع ومن الجولاني هو أمر سلبي، والحركة الشعبية بريئة منه، ولكن من المفيد التذكير بالأسباب الأساسية لذلك:

أولاً: الجولاني والنصرة من الجهات التي كانت وما زالت قائمة على تجنيد الشباب وتسليحهم لدعم أعمالهم العسكرية وممارساتهم الإرهابية ودعم العنف، وهذا في صلبه يتعارض مع أهمية حماية الحركة الشعبية من خلال الإصرار على استمرار سلميتها، ما يعني بالضرورة تحييد أي دور للجهات التي تدعو إلى حمل

ما هي رمزية العلمين معاً؟

تناولت مادة للمحرر السياسي لقاسيون في العدد الماضي بشكل موسع مسألة العلمين السوريين، ذي النجمتين وذي النجمات الثلاث، ويمكن العودة لها عبر الرابط: [«معركة العلمين غرضها نسف الذاكرة ونسف البلد»](#).

حتى الآن، وضمن الموجة الجديدة من الحركة الشعبية، يمكننا تسجيل ثلاث مرات على الأقل ظهر فيها العلمان إلى جانب بعضهما البعض، الأولى: كانت في ساحة الكرامة في السويداء، حيث رفع أحد المتظاهرين العلمين معاً، واحد بيميناه والثاني بيسراه. الثانية: كانت في مجدل شمس السورية المحتلة. والثالثة: على لافتة كتب عليها «الشعب السوري واحد» ورسم ضمنها العلمان معاً متشابكان



فيما بينهما. إذا وضعنا جانباً الشعارات السياسية الجاهزة، وحاولنا أن نفهم الرسالة والرمزية التي يقصدها من يدفعون لاستخدام هذين العلمين معاً، ضمن الظرف السوري الحالي، يمكننا أن نسجل النقاط التالية:

أولاً: وجود العلمين معاً يخلق شعوراً بالارتياح والطمأنينة لدى أقسام واسعة من الشعب السوري، سواء ضمن المحسوبين معارضة أو المحسوبين موالية، فوجودهما معاً هو نقيض ما جرى طوال الفترة السوداء الماضية. حيث كان وجودهما في وجه بعضهما البعض أحد أدوات تقسيم سورية والشعب السوري، وبالدرجة الأولى كان أحد أدوات الحرب والدم، ولذا ليس مستغرباً أن يخلق وجودهما معاً إلى جانب بعضهما البعض شعوراً بالارتياح والطمأنينة وأملاً بسورية واحدة موحدة.

ثانياً: العمل الذي مارسه المتشددون من الأطراف المختلفة في استخدام العلمين كجزء من العدة الحربية، جعل كلاً منهما منفرداً، بالنسبة لعدد كبير من السوريين، أقرب ما يكون

إعطائه الطابع الطائفي وربطه بجهة إرهابية مسلحة. علاوة على ذلك وعلى أن الحراك بريء من الجولاني وأمثاله، فإن الحراك اليوم يستهدف كل أعداء الشعب السوري، والجولاني من أبرز أولئك الذين هم اليوم ليسوا فقط أعداء الشعب السوري والحراك الجاري، بل هم تماماً خارج ذلك الحراك، وإنهائهم هو أحد الاستهدافات الأساسية له...

قاسيون، وعلى أساس تصريحات لعدد من المسؤولين الأمريكان، وعلى رأسهم المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية، جيمس جيفري. لذلك، وعلى الأقل على أساس كل ما ورد، فإن أي تعاطف أو مديح من الجولاني وأمثاله هو تهمة وشتيمة للحراك، وتهدف إلى تقويضه والطعن فيه وإضعافه والإساءة إليه والتحريض عليه بالعنف، وتخوينه من خلال

وبكلمة، فإن وجودهما معاً هو رمز لرغبة السوريين بالحل السياسي، وبإنهاء الاقتتال، وبولادة جديدة لسورية موحدة.

معاً ليس فقط رمزاً وطنياً عاماً، بل وهو رمز وطني عام ضد الدعاية المتشددة القادمة من كل الأطراف، وضد الحرب وضد الاقتتال...

إلى رمزٍ سياسي خاص، وليس إلى رمز وطني عام. ولكن وجودهما معاً هو بالضرورة رمز وطني عام. ثالثاً: أكثر من ذلك، فإن وجودهما

زيادة تعرفه الكهرباء.. تخفيض للدعم ومزيد من



أصدرت وزارة الكهرباء تعرفتها الجديدة لاستهلاك الطاقة الكهربائية، التي سيعمل بها اعتباراً من 2023/9/1، والتي تضمنت زيادة على أسعار الاستهلاك بنسب تتجاوز 500% لبعض القطاعات والأنشطة، وذلك بحسب القطاعات وشرائح الاستهلاك!

ربما من المفروغ منه أن وسطي الاستهلاك المنزلي الحالي، في ظل التردّي الكهربائي وواقع تزايد ساعات التقنين المجحف، لن يصل إلى 1500 كيلو واط خلال الدورة الواحدة، ومع ذلك يجدر أن نذكر أن تعرفه 2021/11 كانت قد تضمنت زيادة على التعرفة في حينه ولكل شرائح الاستهلاك وبنسب كبيرة، يوضحها الجدول التالي:

الشريحة ك.و.س	تعرفة 2021/11 ل.س	تعرفة 2021/11 ل.س	نسبة الزيادة
الأولى / حتى 600	1	2	100%
الثانية / حتى 1000	3	6	100%
الثالثة / حتى 1500	6	20	233%
الرابعة / حتى 2500	10	90	800%
الخامسة / فوق 2500	25	150	450%

ليتبين أن نسبة الزيادة التراكمية على أسعار استهلاك الطاقة الكهربائية المنزلية خلال عامين كانت على الشكل التالي:

الشريحة ك.و.س	نسبة الزيادة خلال عامين
الأولى / حتى 600	100%
الثانية / حتى 1000	100%
الثالثة / حتى 1500	233%
الرابعة / حتى 2500	1900%
الخامسة / فوق 2500	1700%

التعرفة لبعض القطاعات والأنشطة ارتفعت وسطياً بنسبة 348%!

نص قرار التعرفة الجديد، بما يخص المشتركين بمراكز تحويل خاصة 0,4/20 ك.ف، على زيادات متباينة بحسب غرض الاستهلاك ولكامل كمية الاستهلاك! والجدول التالي يوضح نسبة الزيادة في التعرفة على الاستهلاك تبعاً للغرض والنشاط:

إن نسب الزيادة السعرية التراكمية أعلاه هي شكل مباشر لتخفيض الدعم على الاستهلاك المنزلي للطاقة الكهربائية، يضاف إلى الشكل غير المباشر المرتبط بساعات التقنين المجحف، وإلى كل الذرائع المسوقة لزيادتها! فهل من الممكن غض الطرف عن نسبة الزيادة السعرية التراكمية أعلاه، أو التقليل من انعكاساتها السلبية على معيشة وخدمات المواطنين؟!

بعض شرائح الاستهلاك المنزلي، حتى كمية استهلاك 1500 كيلو واط «الشريحة الثالثة»، على حالها بدون تغيير، بينما ارتفعت تعرفه الشرائح المتبقية «الرابعة والخامسة»، لكن ذلك لا يعني أن المواطن لن يتضرر من التعرفة الجديدة! فمن المفروغ منه أن زيادة تعرفه الاستهلاك على القطاعات التجارية والخدمية والزراعية والصناعية والحرفية ستنعكس على تكاليفها، وبالتالي ستضاف إلى أسعار منتجاتها وخدماتها، والتي ستجبي بالنتيجة من جيوب المواطنين!

الاستهلاك المنزلي.. مزيد من تخفيض الدعم! الجدول التالي يوضح المتغيرات على تعرفه الاستهلاك المنزلي، ونسب الزيادة السعرية فيها بحسب القرار الجديد:

الشريحة ك.و.س	تعرفة 2021/11 ل.س	تعرفة 2023/9 ل.س	نسبة الزيادة
الأولى / حتى 600	2	2	-
الثانية / حتى 1000	6	6	-
الثالثة / حتى 1500	20	20	-
الرابعة / حتى 2500	90	200	122%
الخامسة / فوق 2500	150	450	200%

إن زيادة تعرفه استهلاك الطاقة الكهربائية، وبغض النظر عن مبرراتها وذرائعها، هي شكل مباشر لتخفيض الدعم على الطاقة الكهربائية، يضاف إلى الأشكال غير المباشرة في ذلك، والتي تبدأ باليات التقنين وزيادة ساعاتها، وتتم بالاضطرار للجوء إلى البدائل المكلفة، ولا تنتهي بالترويج للطاقات المتجددة على حساب المستهلكين، وبين كل ذلك تمضي مسيرة الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في هذا القطاع بكل سلاسة!

الزيادة الثانية خلال عامين من جيوب المواطنين!

إن التعرفة المعمول بها قبل الزيادة الأخيرة كانت قد صدرت خلال شهر 2021/10، لتطبق بتاريخ 2021/11/1، وقد حملت بجينها زيادة على التعرفة بنسب كبيرة، أي إن التعرفة الجديدة هي الثانية خلال عامين! وبحسب القرار الجديد فقد بقيت تعرفه

الكوارث على حساب المواطن والإنتاج والاقتصاد الوطني!



تدمير تستكمل مهامها على مستوى كل بنية الاقتصاد الوطني بالمحصلة، جزءاً وكلاً، على شكل تسجيل المزيد من انخفاض القيمة الشرائية لليرة، والمزيد من الارتفاعات في معدلات التضخم، والمزيد من الارتفاعات في معدلات البطالة والفقر والجوع، مع تفاقم وتوسع وتعمق كل الظواهر السلبية والهدامة في المجتمع!

السياسات التدميرية!

إن رفع أسعار حوامل الطاقة، بمختلف أنواعها ومسمياتها، ينعكس سلباً على الغالبية المفقرة في البلاد، وعلى مختلف الأنشطة الاقتصادية فيها، وعلى الإنتاج بشكل خاص، وهو معروف ومدرك من قبل الحكومة، وسبق أن تم التنبيه منه مراراً وتكراراً، لكن بلا فائدة!

فالقائمون على أمر العباد والبلاد، كبار الناهيين والفاسدين والناфذين، لا يعينهم إلا ما يدخل إلى جيوبهم من أرباح نهبوية تضمنها السياسات الليبرالية المسخرة لتأمين مصالحهم فقط لا غير! فجملة السياسات الظالمة والتدميرية المتبعة لم ولن تنتج إلا المزيد من الأزمات والكوارث، مع الدفع بها للتفاقم والتوسع والتعمق، ولا حل لأية أزمة، ولا إنهاء للكارثة المعاشة، إلا من خلال إنهاء هذه السياسات جملة وتفصيلاً، مع المستفيدين منها!

فكل سلعة ومادة منتجة من قبل قطاعات الإنتاج «الزراعي- الصناعي، العام-الخاص» ستحمل حصتها من زيادة أسعار حوامل الطاقة كنسبة وتناسب، وبالتالي ستظهر على شكل زيادة سريعة عليها! وكل خدمة مقدمة من أي نشاط اقتصادي ستزيد تكلفتها وأسعارها كذلك الأمر كنسبة وتناسب مع كل متغير في أسعار حوامل الطاقة!

وهذه وتلك سيتكدها المواطن من جيبه وعلى حساب ضروراته، حيث سيضطر بنتيجتها للجوء إلى المزيد من إجراءات تقليص الاستهلاك، المتقلصة سلفاً لحدودها الدنيا، بسبب تدني دخله وضعف قدرته الشرائية، وبالتالي عدم قدرته على مواكبة المتغيرات السريعة المستمرة بالارتفاع!

ومع استمرار الوضع على ما هو عليه من سياسات تخفيض الدعم المستمرة وصولاً إلى إنهائه، ومن صعوبات ومعيقات مستمرة ومائلة بمواجهة كل ما هو منتج في البلاد، ومع الاستمرار بسياسات الإفكار الممنهجة وصولاً إلى مزيد من الانخفاض في معدلات الاستهلاك، فإن دورة الإنتاج في بعض القطاعات ستقلص وتراجع وصولاً إلى توقف بعضها، وهو ما يجري تباعاً بدرجات ونسب مختلفة حسب كل قطاع ونشاط، في حلقة

نسب الزيادة

السريعة

التراكمية هي

شكل مباشر

لتخفيض الدعم

على الاستهلاك

المنزلي للطاقة

يضاف إلى الشكل

غير المباشر

المرتبط بساعات

التقنين وإلى كل

الذرائع المسوقة

لزيادتها!

غرض النشاط والاستهلاك	التعرفة السابقة/ ليرة «بحسب فترات الاستهلاك»	التعرفة الجديدة/ ليرة	نسبة الزيادة
الصناعية والحرفية والتجارية والأغراض الأخرى	160-100	600	361%
السياحية «المطاعم والفنادق» والمنتجعات والشاليهات الساحلية»	160-100	800	515%
محطات ضخ مياه الشرب ومحطات الصرف الصحي والمشافي العامة والمنشآت التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية	135-85	300	172%
الري والإنتاج الزراعي بشقيه «النباتي والحيواني» بما فيها منشآت وغرف الخزن والتبريد المرخصة لخرن المنتجات الحيوانية والنباتية	55-35	200	344%

التي تم تأهيلها بالخدمة». إن عبارة: «الدعم لقطاع الكهرباء لا يزال كبيراً في مختلف الشرائح» تعتبر اعترافاً رسمياً من معاون الوزير بأن التعرفة الجديدة هي تخفيض جديد على الدعم لهذا القطاع! أما حديثه حول نسب ارتفاع التعرفة فهو يتناقض مع الأرقام المحسوبة أعلاه بشكل كلي، فنسبة الزيادة في التعرفة تجاوزت 500% لبعض القطاعات كما تم بيانه!

وبالنسبة للاستهلاك المنزلي فإن الزيادة التراكمية خلال عامين على التعرفة بالنسبة للشريحة الثالثة، حتى 1500 كيلواط خلال الدورة الواحدة، تجاوزت 200%، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عموم المواطنين سيتحملون الفروقات السعرية على السلع والخدمات بنتيجة ارتفاع التكاليف على الأنشطة الاقتصادية في البلاد بسبب زيادة تعرفه الطاقة الكهربائية!

أما الأكثر فجاجة فهي عبارة: «ارتفاع التكلفة والتضخم الكبير ما دفع للرفع حتى يستمر تقديم الخدمة»، وكأن هذه الخدمة هي منة حكومية خالصة من تقدمتها وعلى حسابها، وليست حقاً من المفترض أنه مصون للمشتريين فيها! وبخصوص الوعد حول «تحسن الواقع الكهربائي» فنضعه مع كل الوعود الخلية الرسمية السابقة!

وأخيراً عن التكلفة المحسوبة لسعر الكيلواط بحسب حديث معاون بأنه 800 ليرة ويصل إلى 1400 ليرة، لعنه من الأجدى أن تتم إعادة احتسابه بعد إسقاط تكلفة الفاقد «الفني والتجاري» الكبيرين، والأهم بعد إسقاط التكاليف الأكبر للنهب والفساد بكامل القطاع من هذه التكلفة!

الكارثة لن تقف عند الإنتاج والخدمات فقط!

مع كل زيادة في أسعار حوامل الطاقة، بحال توفرت عبر المسارب الرسمية وبأسعارها، تدخل الأنشطة الاقتصادية بدوام إعادة احتساب تكاليفها، على اعتبار أنها تعتبر جزءاً هاماً من مدخلاتها ومستلزماتها، وتشكل رقماً كبيراً في تكاليفها، وهذا الرقم يتضاعف بحال الاضطرار للجوء إلى البدائل المكلفة طبعاً، وهو ما يجري غالباً، سواء عبر السوق السوداء للمشتقات النفطية، أو من خلال خطوط الكهرباء المعفاة من التقنين بأسعارها المحررة، أو عبر مشاريع الطاقات المتجددة، المكلفة وغير الكافية لسد الحاجة عملياً، وصولاً إلى الأشكال المستجدة من خصخصة القطاع المباشرة وغير المباشرة على مستوى التوليد والتوزيع والبيع!

أما المشترون على التوتر 230 ك.ف. والتوتر 66 ك.ف. لأغراض صهر الحديد وألخردة بالقوس الكهربائي والمشترون على التوترين «230-66» ك.ف. لأغراض درفلة الحديد وأغراض صهر الحديد وألخردة بالتحريض الكهربائي معاً، وللمشتريين على التوترين «230-66» ك.ف. لأغراض درفلة الحديد، وللمشتريين على التوترين «20-0/20» 4 أو أي توتر ثانوي» ك.ف. لأغراض صهر المعادن وألخردة بالتحريض الكهربائي ولأغراض درفلة الحديد والمباني الإدارية للوزارات والجهات العامة. فقد نص القرار أن تتم محاسبتهم وفق قرارات تعرفه مبيع الكيلواط الساعي النافذة، دون ذكر المبلغ!

إن وسطي نسبة الزيادة المحسوبة على التعرفة، على الأنشطة وأغراض استرجار الطاقة الكهربائية وفقاً للجدول أعلاه، هو 348%، وهذه النسبة الكبيرة زيادةً على تعرفه الاستهلاك الكهربائي، هي تخفيض مباشر على الدعم لهذه القطاعات والأنشطة! ولا شك أن نسبة الزيادة هذه ستشكل مبلغاً كبيراً بالمحصلة على كافة الأنشطة أعلاه خلال كل دورة، وهذا المبلغ سيضاف إلى تكاليف هذه الأنشطة والقطاعات، والتي ستظهر بشكل مباشر على أسعار سلعها وخدماتها المجبة من جيوب المواطنين من كل بد كنتيجة!

تصريح رسمي مغاير للواقع والوقائع!

في حديث، عبر إذاعة ميلودي إف إم بتاريخ 2023/9/4، إثر صدور التعرفة الجديدة، قال معاون وزير الكهرباء لشؤون التخطيط ما يلي، «معظم الشرائح ارتفعت بنسبة تتراوح بين 100-250% حسب كل فئة، باستثناء المنزلي دون 1500 كيلواط التي بقيت أسعارها كما كانت دون تعديل وتعتبر رمزية، ومستهلكوها يشكلون 90% من إجمالي هذه الشريحة».

وقال أيضاً، إن «العمل بالتعرفة الجديدة للكهرباء بدأ منذ أول الشهر الحالي مشيراً إلى أن آخر تعديل للتعرفة كان في 2021، لافتاً إلى ارتفاع التكلفة والتضخم الكبير ما دفع للرفع حتى يستمر تقديم الخدمة».

وكذلك أكد أن، «الدعم لقطاع الكهرباء لا يزال كبيراً في مختلف الشرائح حيث تكلفة الكيلو بالحد الأدنى 800 ليرة، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني تصل 1400 ليرة، بينما أسعاره المباعَة أقل بكثير، لافتاً إلى إمكانية تحسن الواقع الكهربائي وانخفاض ساعات التقنين بالفترة القادمة مع دخول المحطات



رفع أسعار
حوامل الطاقة
ينعكس سلباً
على الغالبية
المفقرة في
البلاد وعلى
مختلف الأنشطة
الاقتصادية فيها
وعلى الإنتاج
بشكل خاص
وهو معروف
ومدرك من قبل
الحكومة!



بعد نصف قرن: هكذا بدأ نظام



تم وضع أسس النظام النقدي والمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية في المؤتمر الدولي في غابات «بريتون وودز» الأمريكية عام 1944. في هذا المؤتمر، صوتت وفود من 44 دولة لصالح معيار الدولار الذهبي الذي اقترحت الولايات المتحدة «أي تغطية الدولار بالذهب». حيث كانت العملة العالمية للمدفوعات الدولية للتجارة والاستثمار وتراكم الاحتياطات الرسمية هي الدولار الأمريكي. وحصل الدولار على وضع خاص ليس فقط لأنه كان الوحدة النقدية لأقوى اقتصاد في العالم في ذلك الوقت، ولكن يرجع ذلك في المقام الأول إلى حقيقة أن واشنطن ضمنت للسلطات النقدية في الدول الأخرى التبادل الحر للدولار مقابل الحصول على الذهب من احتياطات الخزائنة الأمريكية. بعبارة أخرى، كان الدولار مدعوماً بكل من كتلة السلع التي ينتجها الاقتصاد الأمريكي واحتياطياته من الذهب.

■ قاسيون

استمر معيار الدولار الذهبي أقل من عقدين. فمن ناحية، نما المعروض بالدولار في العالم بسرعة كبيرة. ومن ناحية أخرى، أصبح الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة أكثر تواضعاً مقارنةً بالاقتصادات الأخرى التي كانت تتعافى وتتطور بسرعة. لكن الشيء الأكثر أهمية هو أن احتياطات الذهب الأمريكية بدأت في التلاشي، وكان هناك عدد من الدول التي أرادت استبدال «الورقة الخضراء» بالمعدن الأصفر. وآخر شخص حصل على الذهب الأمريكي مقابل الدولار كان الرئيس الفرنسي شارل ديغول. كان هذا في عام 1965، وحتى في ذلك الحين، لم يستجب الأمريكيون لطلبه بشكل كامل.

بعد ذلك، تم طوي الصفحة الأخيرة من تاريخ معيار الدولار الذهبي. في 15 آب 1971، أغلقت وزارة الخزانة الأمريكية «نافذة الذهب». وفي عام 1973، قرر صندوق النقد الدولي التخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتعادل الذهب للدولار الأمريكي. وبهذا، لم يعد معيار الدولار الذهبي موجوداً.

من «بريتون وودز» إلى «نادي بيلدبيرغ»

حدث ارتباك عام في العالم، حيث لم يكن

من الواضح كيفية استبدال معيار الذهب. وقد اقترح الفرنسيون استعادة هذا معيار بشكل أو بآخر. وإدراكاً منها أن الولايات المتحدة كانت خائفة من فقدان احتياطياتها من الذهب بسرعة، اقترحت باريس مراجعة جذرية للسعر الرسمي للذهب «أو تعادل الذهب» ورفعته ثلاث مرات إلى مستوى 100 دولار لكل أونصة. وأشار آخرون إلى أنه في المؤتمر النقدي والمالي لعام 1944، اقترح رئيس الوفد البريطاني، الاقتصادي الشهير جون ماينارد كينز، وحدة نقدية فوق وطنية تسمى «بانكور» كعملة عالمية.

ثم تم رفض الاقتراح الإنجليزي. في عام 1968، قررت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إصدار ما يسمى بحقوق السحب الخاصة للصندوق. وصدرت الدفعة الأولى من حقوق السحب الخاصة في كانون الثاني 1969. وهي النموذج الأولي لنفس فكرة الأموال فوق الوطنية التي تحدث عنها جون كينز. كان الكثيرون واثقين من أنه في سبعينيات القرن العشرين سيحدث انتعاش قوي بسبب حقوق السحب الخاصة، والتي بدأت تسمى «الذهب الورقي». ومع ذلك، في أوائل السبعينيات، ظل الحجم الإجمالي لحقوق السحب الخاصة الصادرة متواضعاً للغاية - ما يزيد قليلاً عن 9 مليارات وحدة.

لهذا، اتضح أن «نخبة المال»، أي

المساهمين الرئيسيين في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يعملون بالفعل على خيار بديل لبنية النظام النقدي والمالي الدولي. لكنهم أبقوا كل شيء سرياً تماماً. وحدث أول تسرب للمعلومات في أواخر الربيع وأوائل صيف عام 1973. حيث ظهرت معلومات أنه في شهر أيار من ذلك العام في السويد، في بلدة سالتسغوبادن، عقد الاجتماع السنوي لنادي بيلدبيرغ. والموقع الذي تم فيه الحدث هو جزيرة منعزلة مملوكة لعائلة والنبرغ Wallenberg المصرفية السويدية. ونادي بيلدبيرغ هو مجموعة غير رسمية تضم النخبة العالمية: ممثلي الأوليغارشية المالية العالمية التي تناقش القضايا الرئيسية للسياسة والاقتصاد الدوليين، وتتخذ القرارات المناسبة ثم تنفذها باستخدام قدرات أعضائها. ويعمل نادي بيلدبيرغ منذ عام 1954، ويعتقد الكثيرون أن هذا النادي هو النموذج الأولي لـ «حكومة عالمية».

اجتماع أيار 1973 يؤسس لما سيأتي لاحقاً

كان هناك 84 ضيفاً في اجتماع نادي بيلدبيرغ في أيار 1973، معظمهم يمثلون العالم المالي والمصرفي والنفطي. كان أهم شخصية في الاجتماع هو ديفيد روكفلر من بنك تشيس مانهاتن، الذي كان يطلق عليه آنذاك «رئيس مجلس إدارة المؤسسة الأمريكية». ومن الشخصيات الرئيسية الأخرى في الاجتماع: روبرت أندرسون «شركة النفط أتلانتيك ريتشيفيلد أويل»، واللورد غرينهيل «شركة النفط بريتيش بتروليوم»، والسير إريك رول «شركة S. J. Warburg»، وجورج بول «شركة Lehman Brothers»، ووالتر ليفي «شركة ستاندرد أويل». ومن بين الشخصيات السياسية الرئيسية، ينبغي

أن نذكر أيضاً زبيغنيو بريجنسكي، الذي تم تعيينه في عام 1977 مستشاراً للأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة، جيمي كارتر.

تم إعداد جدول أعمال نادي بيلدبيرغ في عام 1973 من جانب السياسي الأمريكي المخضرم روبرت دي مورفي. وهذا الأخير هو ذاته مورفي الذي قام في عام 1922 - بصفته القنصل الأمريكي في ميونيخ - بملاحظة السياسي الألماني غير المعروف آنذاك، أدولف هتلر، وأرسل رسائل إلى وزارة الخارجية الأمريكية مع توصيات بالاهتمام بهذا «السياسي الطموح الواعد».

في اجتماع نادي بيلدبيرغ المذكور، كان المتحدث الأمريكي الرئيسي هو والتر ليفي من شركة ستاندرد أويل. وكان جوهر خطابه هو أن الوضع في سوق الذهب الأسود العالمي يؤكد أن زيادة أسعار النفط في المستقبل القريب أمر لا مفر منه. ولم تكن المناقشات حول ارتفاع أسعار النفط في نادي بيلدبيرغ تدور حول كيفية منع هذا الارتفاع، ولكن حول كيفية الاستعداد له. بما في ذلك كيفية تكييف النظام النقدي والمالي العالمي مع الحقائق الجديدة. وقد صيغت مبادئ توجيهية رئيسية لقادة الأعمال النفطية والمصرفية العالمية: أولاً، الاستعداد للزيادة الحادة المقبلة في عائدات النفط وتخصيصها «الصحيح»، وثانياً، تخصيص هذه الإيرادات على شكل قروض في الاقتصاد العالمي.

ومن تسريبات المعلومات، لم يكن من الواضح تماماً ما يمكن أن يكون سبب الزيادة المتوقعة في أسعار الذهب الأسود. ولكن بعد بضعة أشهر أصبح كل شيء واضحاً. في خريف عام 1973، اندلعت أزمة الطاقة في العالم والتي كانت من صنع الإنسان. ثم تمكنت «مجموعة روكفلر» من



في أوائل

السبعينيات ظل

الحجم الإجمالي

لحقوق السحب

الخاصة الصادرة

متواضعاً للغاية

- ما يزيد قليلاً

عن 9 مليارات

وحدة

«البترو دولار» وهكذا يموت اليوم

70%

في 1973، أعلنت أوبك أنها سترفع سعر النفط من 3,01 دولار إلى 5,11 دولار للبرميل. وهذا يعني زيادة في الأسعار بنسبة 70% بضرية واحدة

\$100

إدراكاً منها أن واشنطن خائفة من فقدان الذهب، اقترحت باريس مراجعة للسعر الرسمي للذهب «أو تعادل الذهب» ورفعته ثلاث مرات إلى مستوى 100 دولار لكل أونصة

1971

تم طوي الصفحة الأخيرة من تاريخ معيار الدولار الذهبي. في 15 آب 1971، حيث أغلقت وزارة الخزانة الأمريكية «نافذة الذهب».



الحياة اليوم، وقد بلغ من العمر 100 عام). وفقط بعد تنفيذ هذا العمل التحضيري في كانون الثاني 1976، عقد مؤتمر نقدي ومالي دولي في كينغستون «جامايكا». وفي هذا الاجتماع، قررت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلغاء معيار الذهب والدولار، واستبداله بمعيار البترو دولار. تم طرد الذهب من عالم المال، وأصبح الدولار الأمريكي احتكاراً مطلقاً للنظام النقدي والمالي الدولي للغرب. وإذا تم استخدام الذهب في عام 1944 كدعم للدولار الأمريكي، فقد تم استدعاء النفط الآن ليصبح هو الداعم.

النهايات اليوم.. وتغير موقف منتجي النفط

أحداث دراماتيكية تحدث في العالم اليوم. ويشهد النظام النقدي والمالي للبترو دولار أزمة خطيرة. حيث يفقد الدولار الأمريكي جاذبيته حتى بالنسبة لتلك البلدان التي تعتبر حليفة لواشنطن. لذا، فإن المملكة العربية السعودية، التي كانت حليفاً تقليدياً للولايات المتحدة وباعت نفطها مقابل الدولار لما يقرب من نصف قرن، لم تعد تظهر نفس الاحترام لواشنطن أو الدولار الأمريكي. بل أكثر من ذلك، تلمح بين الحين والآخر إلى إمكانية بيع النفط بالعملة المحلية للدول، وبشكل خاص اليوان الصيني. وبالتالي، ثمة صدع خطير للغاية يخترق في تصميم نظام البترو دولار.

حتى الآن، لم يثر صندوق النقد الدولي ولا واشنطن ولا أي شخص آخر في الغرب رسمياً مسألة ما الذي يمكن أن يحل محل نظام الدولار الحالي. لكن ما نراه هو أن كسينجر، ثعلب القرن العشرين، يضطر وهو في نهايات عمره أن يذهب للصين مستجدياً بحث مصير الدولار الأمريكي وإيجاد حلول وسط.

الثروة النفطية للمملكة العربية السعودية، وتلقى الملك السعودي تأكيدات بحماية خاصة من واشنطن. وهكذا، في نهاية الحرب، «سلبت» واشنطن لندن الأراضي التي كانت تقليدياً في مجال نفوذ الأخيرة.

اللمسات الأخيرة على تشييد «البترو دولار»

تمكن وزير الخارجية كسينجر من إقناع الملك السعودي بأن واشنطن ستكون قادرة على «رد الجميل» الرياض بسخاء لموافقتها على استخدام الدولار بنسبة 100% في تجارة الذهب الأسود. أولاً، ستزود واشنطن الرياض بالأسلحة، مما سيسمح للسعودية بأن تصبح الدولة الأكثر تأثيراً في الشرقين «الأدنى» و«الأوسط». ثانياً، ستضمن واشنطن أن «إسرائيل» لن تمنع السعوديين من زيادة نفوذهم في المنطقة.

وهكذا ظهر تحالف مستقر بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وأعقبت الرياض زيارات كسينجر إلى عواصم الدول الأخرى المنتجة للنفط. في بعض الأحيان مع الوعود، وأحياناً مع التهديدات، وأحياناً مع المكر، تمكن وزير الخارجية من إقناع جميع قادة دول أوبك بالحاجة إلى التحول إلى استخدام الدولار حصرياً. ومع ذلك، أقنع كسينجر هؤلاء القادة ليس فقط بالتحول إلى العملة الخضراء، ولكن أيضاً بإرسال الدولارات التي يتلقونها إلى البنوك الغربية، الأمريكية في المقام الأول. وادعى أن هذا من شأنه أن ينظم تداول دولارات النفط. وبالتالي، ستقدم البنوك قروضاً لتلك البلدان التي ليس لديها ما يكفي من العملة الخضراء لاستيراد الذهب الأسود.

لذلك، بحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين، ولد البترو دولار. كان والده هو هنري كسينجر «الذي لا يزال على قيد

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت السعودية والكويت والعراق وليبيا والإمارات وقطر والجزائر في اليوم التالي أنها ستخفض مستويات إنتاج النفط بنسبة 5% في شهر تشرين الأول مقارنة بشهر أيلول. وبعد ذلك سوف يقللونه بنسبة 5% كل شهر. ولن ينتهي هذا الانخفاض إلا عندما تنسحب «إسرائيل» من الأراضي المحتلة. بحلول نهاية العام، تضاعفت أسعار الذهب الأسود أربع مرات! ووجد المنظمون الحقيقيون لصدمة النفط - الدوائر الأنجلوأمريكية - أنفسهم في الظل، وتدفق رد الفعل الغاضب للمجتمع الدولي على الدول العربية المنتجة للنفط.

بين عامي في 1974 و 1975، عزز هنري كسينجر النجاح الذي تحقق في الأشهر الأخيرة من عام 1973 «في شكل ارتفاع أسعار الذهب الأسود»، حيث أجرى سلسلة من المفاوضات مع قادة دول أوبك حول مسألة الانتقال الكامل إلى مدفوعات النفط الموردة بالدولار. وهذا من شأنه أن يسمح بالحفاظ على مستوى عالٍ من الطلب على الدولارات التي بدأت «المطبعة» التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بطباعتها. وكانت الدولة الأولى في هذه القائمة هي المملكة العربية السعودية.

هنا يجب أن نذكر أن تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية الوطيدة بدأ خلال الحرب العالمية الثانية. في ذلك الحين، بدأت واشنطن في «التودد» إلى شيوخ وملوك السعودية. وكان الدافع وراء مثل هذه العلاقة الوطيدة واضحاً: الوصول إلى ثروات النفط في شبه الجزيرة هذه. وعلى وجه الخصوص، في شباط 1945، حين التقى الرئيس الأمريكي روزفلت، عانداً من مؤتمر يالطا، بالملك السعودي على متن الطراد الأمريكي كوبنسي. وفي هذا الاجتماع، تلقى روزفلت ضمانات من الرياض للشركات الأمريكية للوصول إلى

إحداث زيادة بمقدار أربعة أضعاف في سعر الذهب الأسود حرفياً في غضون بضعة أشهر. وكانت الشخصية المفتاحية في هذه العمليات المتعلقة بالنفط والعملة هي هنري كسينجر، وهو السياسي المحمي من عائلة روكفلر. يشار إلى أنه في هذا الوقت كانت فضيحة تسمى «ووترغيت» تكتسب زخماً في الولايات المتحدة، موجهة ضد رئيس البلاد آنذاك ريتشارد نيكسون. ولم يعد لدى الرئيس الوقت للتعامل مع قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. لهذا، انتقلت مقاليد السلطة في هذا المجال بحكم الأمر الواقع بالكامل إلى أيدي كسينجر، الذي وجد نفسه في ذلك الوقت يشغل منصبتين مهمتين في وقت واحد - وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الرئاسي.

درس في اختراع صدمة غير موجودة أساساً

تمكن كسينجر، تحت التوجيه العام لمعلمه الرئيسي، ديفيد روكفلر، من إعداد وإجراء خطة بارعة عنوانها هو حرب أكتوبر 1973. في الوثائق المنشورة اليوم، يوجد كلام كثير حول كيف استطاع كسينجر أن يحرّض على هذه الحرب باحتراف شديد، قاد إلى التسبب بـ«صدمة» ارتفاع أسعار النفط التي تم التخطيط لها في اجتماع نادي بيلدربيرغ المذكور سابقاً.

من الناحية الرسمية، كان سبب ارتفاع أسعار النفط هو الحظر النفطي الذي فرضه مصدرو الذهب الأسود على الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية «هولندا في المقام الأول» بصفتهم شركاء مع «إسرائيل». وفي 16 تشرين الأول 1973، أعلنت دول أوبك في اجتماعها في فيينا أنها سترفع سعر النفط من 3,01 دولار إلى 5,11 دولار للبرميل. وهذا يعني زيادة في الأسعار بنسبة 70% بضرية واحدة.



يشهد النظام النقدي والمالي للبترو دولار أزمة خطيرة. حيث يفقد الدولار الأمريكي جاذبيته حتى بالنسبة للدول الحليفة لواشنطن

حتى الغرب يريد تعلم اقتصاد الاستدامة من كوبا!



حتى الإعلام الغربي عندما يبحث عن تجارب ناجحة، يبدو بأنّه مضطّرّ للابتعاد عن الغرب، وهذا كان حال مجلة فوربس Forbes الأمريكية الشهيرة التي نشرت مقالاً بعنوان: «هل يمكننا أن نتعلم من ثورة كوبا المستدامة؟» لاستعراض ما يتمنون لو أنه يتم في الولايات المتحدة أو بريطانيا. إليكم أبرز ما جاء في المقال الذي يتحدث عن تجربة الكوبيين في الاقتصاد والاستدامة، والتي جعلتهم منيعين ضد العقوبات الأمريكية المفروضة عليهم منذ نجاح ثورتهم في 1959:

■ إلياس فيرير بريدا
ترجمة: قاسيون

في العقدين الماضيين حققت كوبا إنجازات مهمة في بناء مجتمع أكثر استدامة، ويرجع ذلك جزئياً إلى العقبات العديدة التي تواجهها. كانت هذه النجاحات نتيجة للجهود والابتكار وريادة الأعمال من جميع مستويات المجتمع الكوبي، من الحملات التي تقودها الدولة إلى التعاونيات والشركات والمجتمعات المنظمة والأفراد.

كانت كوبا في سياق ندرة الوقود الأحفوري رائدة في أشكال مختلفة لتوفير الطاقة، وإنتاج الطاقة البديلة. ولولا الحصار، لكان من الممكن أن تستورد كوبا النفط بسهولة من الولايات المتحدة، فضلاً عن منتجين آخرين قريبين جغرافياً. ومع ذلك فإن الشحن مقيّد: فلا تستطيع الناقلات وسفن الشحن الوصول إلى الموانئ الأمريكية إن هي وقفت ورسّت في كوبا. وفي الفترة بين سقوط الاتحاد السوفييتي وظهور الحليف الفنزويلي، كان على الاقتصاد الكوبي أن يتعلم كيفية العمل بالقليل من النفط. وحتى بعد الثورة البوليفارية في فنزويلا، فبسبب العقوبات الأمريكية على فنزويلا والأزمة الاقتصادية، ما صعب على كوبا استيراد ما يكفيها من النفط. تستورد حالياً نفطها من روسيا، ومؤخراً من المكسيك، لكنّها تدفع أثماناً مرتفعة مقابلها كونها خاضعة للحظر الأمريكي.

ورغم أنّ كوبا نفسها منتجة للنفط والغاز، إلّا أنّها تنتج فقط 38 ألف برميل من النفط يومياً، بينما تستهلك 156 ألف برميل. كما أنّ تكرير النفط الخام أمر شديد الصعوبة بسبب العقوبات الأمريكية. كما أنّ الجزيرة الكوبية

هي واحدة من العديد من الدول الأكثر تضرراً من تغيّر المناخ. لهذه الأسباب ولأسباب أخرى غيرها باتت الاستدامة الاقتصادية على رأس جدول أعمال هافانا لسنوات طويلة.

تُظهر بيانات جامعة ليدز، والصندوق العالمي للحياة البرية، وشبكة البصمة العالمية، ومؤشر التنمية المستدامة، بأنّ كوبا من بين الدول الرائدة في سدّ الفجوة بين التنمية البشرية والاستدامة. قالت شبكة «البصمة العالمية»: إنّ ثمانية بلدان فقط هي التي استوفت الحد الأدنى من معايير التنمية المستدامة، من بينها كوبا. كمثال، قامت كوبا في حملة عام 2006، وعلى مدار سبعة أشهر، بتغيير 9 ملايين مصباح كهربائي متوهج مجاناً إلى مصابيح فلورسنت مدمجة. تعتبر الإضاءة بفتيل التنغستين أقلّ كفاءة. ينتج المصباح الكهربائي 15 لومن لكل واط من الطاقة المدخلة مقابل 50 إلى 100 للفلورسنت. كما أنّ له عمراً أطول بعشر مرات. وقد عُرضت على الكوبيين أجهزة مدعومة الثمن وأكثر كفاءة في مجال الطاقة، بما في ذلك ما يقرب من مليوني ثلاجة، وأكثر من مليون مروحة، و182 ألف مكيف هواء، و260 ألف مضخة مياه.

كما تظهر دراسة بين أكاديميين كوبيين وأمريكيين بأنّ استهلاك الكهرباء المنزلي ارتفع بنسبة 142% بين عامي 1990 و2014، وإجمالي توليد الكهرباء بنسبة 29%، وذلك على الرغم من انخفاض إجمالي الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون بنسبة 14%. وقد أجريت الدراسة باستخدام بيانات وكالة الطاقة الدولية، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ورغم أنّه لا يزال إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ضئيلاً للغاية، حيث يبلغ 4.5%

من الشبكة الوطنية، ولا يزال النفط والغاز يشكلان الجزء الأكبر من توليد الطاقة، فالأمر الذي يعدّ الأكثر أهمية في حالة كوبا، هو تحقيق النتائج المستدامة عبر كفاءة استخدام الطاقة. على سبيل المثال: لا تحتاج سخانات المياه الشمسية إلى كهرباء، كما أنّ الزراعة تقلّل الطلب على وسائل النقل والتبريد. لا يزال هناك العديد من التحديات، وكوبا متخلفة حالياً عن جدولها الزمني الخاص بها نحو المزيد من إنتاج الطاقة المتجددة. وفي هذه المرحلة، حددت الحكومة هدفاً بنسبة 24% لعام 2030.

ماذا لو؟

دعونا نتخيل، لو فعلنا ما فعله الكوبيون في مكان آخر. كمثال، أبرزت كلية لندن للاقتصاد بأنّ «الأسر في المملكة المتحدة استخدمت طاقة أقل بنحو 30% في عام 2017 عما كانت عليه في عام 1970، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى سياسات كفاءة استخدام الطاقة». أشار التقرير أيضاً إلى انتقادات للتدابير التي تمّ اتخاذها بشكل فاطر. لدى البلدين ظروف مختلفة. ومع ذلك يقدم التقرير لمحة عن تأثير كفاءة استخدام الطاقة. ماذا لو تمّ الالتزام بجديّة بهذه التدابير؟

كما شجّعت كوبا زراعة الأغذية محلياً، بما في ذلك في المناطق الحضرية. شمل ذلك المزارعين من القطاع الخاص والتعاونيات والجهات الفاعلة الحكومية. أدى ذلك إلى ارتفاع الزراعة العضوية وتقريب الإنتاج والاستهلاك من بعضهما البعض. ويتعلم صغار المزارعين من جميع أنحاء العالم النامي من الأساليب التي تمّ تطويرها في هذه الجزيرة الكاريبية. وقد يبدو هذا ذا أهمية ضئيلة في الولايات المتحدة أو أوروبا، ولكن عملهم يشكل أهمية بالغة في إطعام وتوظيف مئات الملايين من البلدان النامية.

وفي هذا القطاع، نشر الصندوق العالمي للطبيعة أيضاً تقارير مختلفة حول جوانب مختلفة من حماية البيئة في كوبا. تعدّ هافانا موطناً لمليون نسمة، كما أنّها مليئة بالمزارع الحضرية. تنتج هافانا ما بين 45 إلى 100%

من الخضراوات الطازجة في البلاد «تقديرات سنوية مختلفة»، وما يصل إلى 20% من إجمالي الأغذية الطازجة الوطنية. يرجع التباين الكبير إلى الأحداث الجوية والأسعار وتوافر الواردات. ويقدّر الخبير الاقتصادي سينان كونت أنّ «أكثر من 35 ألف هكتار من الأراضي تستخدم في الزراعة الحضرية في هافانا».

كما أنّ الكوبيين أسياذ في الابتكار، في إعادة استخدام وإصلاح وإعادة تدوير كل ما يمكنهم الحصول عليه من الواردات. يتأثر الإنتاج الكوبي بالعقوبات بشكل رئيسي، ما يعني بأنّ كوبا غير قادرة على إنشاء قطاع تصنيعي قوي. يثبت هذا وجود إمكانات مهمة لدى كوبا، خاصة أنّ الكثير من الابتكارات التي تحدث اليوم تأتي بسبب المشقة، وليس التفكير التنموي الحر غير الممكن بسبب العقوبات.

ماذا لو قمنا بدلاً من إجبارنا على أن نكون أكثر استدامة بتحفيز الابتكار في جميع أنحاء العالم؟ هل يمكننا أن نأخذ الأفكار ذاتها في سياق مختلف؟ في كوبا فضلوا الطاقة الشمسية نظراً لمناخهم، من الألواح إلى سخانات المياه. في أماكن أخرى ستكون الطاقة الحرارية الأرضية، أو الطاقة الكهرومائية، أو النووية، أو الهيدروجينية، أو غيرها.. هي الطريقة الأنظف والأكثر فعالية من حيث التكلفة. وبالمثل، هناك طرق للحفاظ على الطاقة، مثل: استخدام طرق البناء للتبريد، بينما في أماكن أخرى يجب على المهندسين المعماريين متابعة العزل. هل يمكننا أن نتصور الابتكارات التي قد نحصل عليها بإلهام من الكوبيين، والدروس التي لا يمكننا تجاهلها من تجاربهم؟ اقتصاد الاستدامة الكوبي هو التجربة التي حصلوا عليها بدافع الضرورة، والتي يجب على الجميع تبنيها.

■ بتصرّف عن:

Can We Learn From Cuba's Sustainable Revolution?

تقليص المسافة بين الصيدليات.. هل يحل مشكلة خريجي الصيدلة؟!



تتزايد أعداد خريجي الصيدلة عاماً بعد آخر من الجامعات الحكومية والخاصة، مع تقلص ومحدودية فرص العمل المتاحة أمام هؤلاء، وتزايد حدة المنافسة على الموجود منها!

■ مراسل قاسيون

وفي استجابة لمطالب الخريجين الجدد، أصدرت وزارة الصحة قراراً تنظيمياً بتاريخ 2023/7/11 خفضت بموجبه المسافة بين الصيدليات في كل من محافظتي دمشق وحلب، بحيث تصبح 50 متراً من كل الجهات! ويشار بهذا الصدد، أن المسافة المقترضة بين الصيدليات كانت محددة بـ 75 متراً، وقبلها كانت محددة بـ 100 متراً، في مسيرة تخفيض مستمرة لهذه المسافة بين الحين والآخر، ولنفس السبب «استجابة لمطالب الخريجين الجدد»!

القرار ربما يحل مشاكل بعض الخريجين «الجدد والقادمي»، وليس جميعهم من كل بد، فالقادرون على افتتاح صيدلية من الخريجين الجدد عددهم محدود، ارتباطاً بالملاءة المالية غير المتوفرة إلا للقلّة منهم، فتكاليف افتتاح صيدلية في دمشق وحلب تحتاج إلى رأسمال يقدر بعشرات الملايين من الليرات السورية، ومع ذلك، فإن المنافسة قائمة أيضاً بين الصيدليات الموجودة والمفتتحة أصلاً، مع بعض الصعوبات الأخرى، التي منها: الاشتراطات الخاصة بالمكان والمسافة الفاصلة

بين صيدلية وأخرى، التي تم حلها افتراضاً بموجب القرار الأخير، ما يعني تزايد أعداد الصيدليات خلال الفترة القادمة في كل من محافظتي دمشق وحلب، وبالتالي، تزايد حدة المنافسة فيما بينها، وصولاً ربما لخسارة بعضها والاضطرار لإغلاقها، وهو ما يسجل بين الحين والآخر! فالمشكلة الرئيسية بالنسبة لهؤلاء الخريجين، هي بقلة فرص العمل المتاحة أمامهم، مع تزايد حدة المنافسة على المتوفر منها، مع الكثير من عوامل الاستغلال التي يتعرضون لها في الفرص المحدودة المتاحة، والتي أصبحت بغالبيتها عبارة عن توزيع للأدوية، لمصلحة المعامل والمستودعات تحت مسمى مندوب علمي أو تجاري، بينما يصبح العاملون بهذا المجال بواقع الحال مسوقين ومروجين لإنتاج هذه المعامل والمستودعات ليس إلا، بل وعتالين يحملون يومياً حقيبة ممتلئة بالأدوية، ليجولوا بها على الصيدليات والأطباء في رقعة جغرافية معينة كقطاع من المفترض أن يغطي طلباته هذا المندوب! أما القلة القليلة، فهي من يمكن أن تحظى بفرصة عمل داخل معامل الأدوية وباختصاصها الفعلي، فيما يضطر بعض الخريجين لتأجير شهادتهم كي يتم استثمارها

عن القبول الجامعي أصلاً، وهي بأن تكثّر الحديث عن تأمين متطلبات سوق العمل من خلاله، حيث تفرض هذه المسؤولية إيجاد جهات عمل دائمة لهم وباختصاصهم العلمي، داخل معامل الأدوية، وفي مستودعاتها، وداخل المشافي والمستوصفات والمراكز الصحية، وغيرها من الجهات التي تعمل في القطاع الصحي «العام والخاص»، وربما مع التفاؤل في مراكز الأبحاث التخصصية التي نفتقدها بكل أسف، وليس عبر زيادة أعداد الصيدليات في البلد من خلال تقليص المسافة بين الصيدلية والأخرى وصولاً إلى درجة الالتصاق!

من قبل البعض الممول القادر على افتتاح صيدلية لمصلحته، وباسم الصيدلاني الخريج، مقابل بدل استثمار محدود جداً، ومع تحميل هذا الخريج وزر أي مخالفة في الصيدلية على يد مستثمرها! فالبؤس الذي يعيشه الخريجون الجدد لا يحل مشكلته قرار تخفيض المسافة بين الصيدليات، والذي سيصبح غالباً فرصة جديدة للاستثمار من قبل المتمولين على حساب الخريجين واستغلالاً لهم ليس إلا! فالاستجابة للخريجين الجدد، ومع تزايد أعدادهم عاماً بعد آخر، تعتبر من المسؤوليات الرسمية، باعتبار أن الحكومة هي المسؤولة

بنجاح كبير تم رفع سن المراهقة إلى 50 عام!



بتعليقات ساخرة استقبل بعض الشباب والصبايا قرار وزارة الصحة برفع قيمة تحاليل ما قبل الزواج، ليصبح 220 ألف ليرة سورية!

■ مراسل قاسيون

فقد جاء هذا القرار بمثابة تدخل «إيجابي» رسمي لتشجيع العزوف عن الزواج وتطفيش الشباب المقبلين عليه، كما أشارت بعض التعليقات المتهكمة والمستاءة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي سنستعرض بعضها:

يا خيي حاج ترفعوا والله المواطن رفع العشرة!

يعني إذا ما كان معو مرض رح يموت سخونة أو جلطة!

بنجاح كبير تم رفع سن المراهقة لل 50 سنة بسورية، حتى الشب يكون نفسه!

ع هالغلا بطلت العالم تتزوج.. طيب غلو التوابيت بلكي بتبطل العالم تموت!

فبذريعة غلاء المواد المستخدمة،

وبحجة ارتفاع تكاليف مثل هذه التحاليل بالمخابر الخاصة، حددت وزارة الصحة قيمة تحاليل ما قبل الزواج بـ 220 ألف ليرة بعدما كانت بحدود 50 ألفاً بعد آخر زيادة لها، أي بنسبة زيادة تتجاوز 300% دفعة واحدة، يضاف إليها ثمن التقرير الطبي الذي أصبح 20 ألفاً بدل من 15 ألف ليرة، إضافة لرسم تنظيم العقد، من طوابع ونسخ عن الأوراق الثبوتية الرسمية، وغيرها من الرسوم التي ارتفعت لأكثر من عشرة أضعاف مقارنة بالسنوات السابقة، إذ أصبحت تكلف ما يتجاوز 100 ألف ليرة سورية، ليصبح إجمالي المبلغ المتوجب دفعه من قبل المقبل على الزواج بحدود 400 ألف ليرة، أي ما يزيد عن ضعف راتب الموظف، ولم نتطرق هنا للبخشيئش أو التحلية، أو ثمن تعجيل الأوراق، على اعتبارها وسائل غير مشروعة، رغم اضطرار المواطن للدفع هنا وهناك لتيسير أموره!

فعلى الرغم من أهمية إجراء هذا التحليل، إلا أنه أصبح رغم أهميته يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الخاصين! فالقرار جاء بمثابة عبء إضافي على كاهل المواطن الفقير والعازم على الزواج، والذي وجد نفسه مجبراً

على دفع ما يشبه المهر للجهات الرسمية وشبه الرسمية، وهو مهر عاجل ومقبوض حكماً، بالإضافة إلى مهر العروس الذي أصبح غالباً غير مقبوض بسبب سوء وتردي الأوضاع عموماً!

فهما حاول الشباب تقليص تكاليف الزواج والاستغناء عن بعضها، أو حتى إلغاء العرس والاكثفاء بالأمور الرسمية والشرعية فقط،

سيجد نفسه مجبراً على تحمل وزر ورقيات، ومعاملات تكلفتها تعادل ضعف راتبه كأعباء إضافية فرضتها الجهات الرسمية عليه، ولا يمكن الاستغناء عنها!

فمع استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة وانغلاق الأفق أمام الشباب، تصبح فكرة العزوف عن الزواج أكثر اتساعاً، بحيث تفرض نفسها عليهم رغمًا عنهم، مع جرعات متزايدة من

التئئيس والإحباط عبر الجهات الرسمية وسياساتها الظالمة! أما المفارقة، فهي أنه على الرغم من أهمية التحليل، والإلزام به قبل المضي باستكمال معاملة الزواج، إلا أنه في حال اكتشاف وجود خلل ما، أو مرض وراثي معين، فإن ذلك لا يمنع من عقد القران، حيث يقتصر الدور الرسمي بعد ذلك بالنصح للاختباءين فقط لا غير!

لينين عن الإضرابات الاقتصادية والسياسية «2»

في تنمة مقال لينين بشأن الإضرابات، ينتقد عدداً من معاصريه الليبراليين والتصفويين ومحاولاتهم «الرامية إلى تشويه طابع الحركة»، ويتابع التأكيد على تنوع أشكال التنظيم وينتقد محقري المطالب المعيشية.

■ فلاديمير لينين
ترتيب: د. أسامة دليقان

السيد سيفيريانين، وهو ليبرالي، ساهم بمقال في صحيفة «روسكي فيدوموستي» يقف فيه ضد «خط» المطالب الاقتصادية مع «أية مطالب أخرى»! في إضراب الأول من أيار، ورحت صحيفة «ريخ» التابعة لحزب الكاديت بمقاله وأعادت طباعة مقاطعه الرئيسية، فقالت، إن السيد الليبرالي المحترم يكتب بأنه «من غير المعقول غالباً ربط إضرابات كهذه مع الأول من أيار... في الحقيقة، سيكون غريباً فعل ذلك، إننا تحتفل بيوم العمال العالمي، ونستغل المناسبة للمطالبة بعلاوة عشرة بالمئة لهذه الرتبة الوظيفية أو تلك».

إن ما هو واضح بجلاء للعمال، يبدو «غريباً» بالنسبة لليبرالي. فقط المدافعون عن البرجوازية وأرباحها الطائلة هم الذين يستطيعون أن يهزأوا بمطلب «الزيادة».

ولكن العمال يعرفون أن الطابع واسع الانتشار لهذا المطلب، والطابع الشامل للإضراب، هو الذي يملك أعظم قوة لاجتذاب العديد من المشاركين الجدد، لضمان قوة الهجوم وتعاطف المجتمع، ولضمان كل من نجاح العمال والأهمية الوطنية لحركتهم. ولهذا، من الضروري النضال بحزم ضد التشويه الليبرالي الذي يبثه السيد سيفيريانين، وروسكي فيدوموستي وريخ، وتحذير العمال بكل طريقة ممكنة ضد هذا النوع من النصائح المؤسفة.

تنوع أشكال التنظيم

السيد يجوف، وهو تصفوي، يكتب في العدد الأول بالذات من صحيفة التصفويين «نيفكسي غولوس» يقدم بالمثل تشويهاً ليبرالياً خالصاً، رغم أنه يقارب المسألة من زاوية مختلفة قليلاً. إنه يتناول على الخصوص الإضرابات التي أثارها ضرائب الأول من أيار. الكاتب على صواب عندما يشير إلى أن العمال غير منظمين بما يكفي، ولكنه يقول ذلك كلمة حق يراد بها باطل، ليصل إلى نتيجة شديدة الخطأ والأذى. إنه يرى غياب التنظيم في واقع أنه بينما يضرب عمال أحد المصانع كنوع من الاحتجاج فقط، فإن عمال مصنع آخر يضيفون إلى ذلك مطالب اقتصادية وما إلى ذلك. ولكن في الواقع، هذا التنوع في أشكال الإضراب ليس مؤشراً بحد ذاته على الافتقار إلى التنظيم على الإطلاق؛ ومن السخافة التصور بأن التنظيم يعني بالضرورة اتخاذ شكل واحد! إن الافتقار للتنظيم لا يكمن إطلاقاً في الركن الذي يبحث فيه يجوف.

انتقاد محقري المطالب المعيشية

والأسوأ لديه هو النتيجة التالية، «وبسبب هذا [يقصد بسبب تنوع الإضرابات والأشكال المختلفة من توليف الاقتصادي والسياسي]، فإن المبدأ الأساس الذي يخطوي عليه الاحتجاج «وما استدعى الإضراب أساساً كان يتعلّق ببضعة كوبيكات» صار مشوشاً في عدد معتبر من الحالات، عندما جرى تعقيده بمطالب اقتصادية...».

هذا الكلام مخزٍ ويثير السخط حقاً، ووجهة خاطئة بالكامل وليبرالية بالكامل! فإن تعتقد بأن المطالبة «ببضعة كوبيكات» يؤدي إلى «تشويش» المبدأ الأساس للاحتجاج إنما يعني الانحطاط إلى مستوى عضو في الكاديت. على العكس، أيها السيد يجوف،

المطالبة «ببضعة كوبيكات» أمر يستحق الاعتراف الكامل به وليس احتقاره! على العكس، يا سيد يجوف، إن ذلك المطلب أبعد ما يكون عن «تشويش المبدأ الأساس للاحتجاج»، بل على العكس، إنه يشدد عليه! فإن قضية رفع مستوى المعيشة هي قضية مبدئية أيضاً، هذا أولاً. وثانياً، إن كل من يحتاج لا ضد واحد، بل ضد اثنين وثلاثة وإلخ من تجليات الظلم، فإنه لا يضعف بذلك احتجاجه بل يقويه. كل العمال يرفضون بشدة التشويه الليبرالي المستفز للمسألة الذي يطرحه السيد يجوف.

والأمر ليس زلة قلم منه، فهو يتابع بمزيد من الاستفزاز: «كان ينبغي على العمال أن يستدلوا من تجربتهم بالذات على أن من غير المنصوح به تعقيد احتجاجهم بوساطة مطالب اقتصادية، مثلاً أن من غير المنصوح به تعقيد إضراب عادي بمطلب ينطوي على مبدأ».

هذا غير صحيح، وهو خاطئ ألف مرة! لقد جلبت «نيفكسي غولوس» العار على نفسها عندما طبعت شيئاً كهذا. وما يظنه السيد يجوف غير منصوح به هو المنصوح به بالضبط. فكل من الخبرة الذاتية للعامل وخبرة عدد كبير من العمال الروس في الماضي القريب تشهد على عكس ما يعظ به السيد يجوف.

الليبراليون وحدهم من يستطيعون الاعتراض على «تعقيد» حتى أكثر الإضرابات «عادية» بوساطة «مطالب تنطوي على مبادئ». هذه النقطة الأولى. ثانياً، إن تصفويًا هذا مخطئ أشد الخطأ في قياس الحركة الراهنة بمسطرة قياس الإضراب «العادي».

والسيد يجوف يضيع وقته سدى في محاولة تغطية بضاعته الليبرالية المهترئة تحت راية أخرى، وفي الخلط بين مسألة التوليف بين الإضراب الاقتصادي والسياسي من جهة،

يتنوع الإضراب بين اقتصادي وسياسي وتوليفة كل منهما ومن السخافة التصور بأن التنظيم يعني بالضرورة اتخاذ شكل واحد

ومسألة التحضيرات لأحدهما أو الآخر، من جهة ثانية!

بالطبع من المرغوب به بشدة القيام بالتحضيرات والاستعداد، وعلى أكمل وجه، وبشكل ملموس وموحد وذكي وثابت قدر الإمكان. لا خلاف على ذلك. ولكن من الضروري، وعلى عكس ما يقوله السيد يجوف، القيام بالتحضيرات بالضبط من أجل توليفة بين نوعي الإضراب.

ويكتب السيد يجوف: «إن أمامنا فترة من الإضرابات الاقتصادية. وسيكون خطأ لا يغتفر أن نسمح لها بالتوأمة مع الأفعال السياسية للعمال. فإن توليفة كهذه سيكون لها تأثير ضار على كلا النضالين الاقتصادي والسياسي للعمال».

ليس بوسع المرء أن يمضي أبعد من ذلك! فهذه الكلمات تبين بأوضح صورة أن التصفوي قد انحط إلى مستوى الليبرالي العادي. فكل جملة تحتوي خطأً ويجب علينا أن نقلب كل جملة إلى ضدها حتى نحصل على الحقيقة!

ليس صحيحاً أننا مقبلون على فترة من الإضرابات الاقتصادية. بل العكس. ما نحن مقبلون عليه هو فترة مما هو أكثر بكثير من مجرد إضرابات اقتصادية. إننا نواجه فترة إضرابات سياسية. إن الوقائع، يا سيد يجوف، أقوى من تشويهاك الليبرالية؛ ولو أمكنك النظر في البطاقات الإحصائية المتعلقة بالإضرابات، التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة، لأدركت أنه حتى بيانات الحكومة تحضك.

ليس صحيحاً بأن «التوأمة» ستكون خطأ. بل العكس تماماً. سيكون خطأ لا يغتفر لو أخفق العمال في فهم اللحظة الفريدة العظيمة، والأهمية العظيمة والضرورة العظيمة والأهمية الجذرية العظيمة بالضبط «للتوأمة». ولحسن الحظ، يفهم العمال هذا بشكل ممتاز،

ويكتسبون باحتقار مواعظ سياسيي العمل الليبراليين.

وأخيراً، ليس صحيحاً بأن توأمة كهذه «سيكون لها تأثير ضار» على كلا الشكلين. بالعكس، إنها تنفعهما كليهما. إنها تقويهما.

ويلقي السيد يجوف محاضرة على «الرؤوس الحامية» الذين اكتشفهم على ما يبدو. فلنستمع: «من الضروري إعطاء شكل تنظيمي لعواطف العمال...». لا شك أن هذا صحيح صحة مقدسة! «من الضروري زيادة الدعاية من أجل النقابات، لتجديد عناصر جديدة...». صحيح تماماً – ولكن يا سيد يجوف، من غير المسموح اختزال «الشكل التنظيمي» ليقصر على النقابات فقط! تذكر هذا أيها السيد التصفوي!

[يكتب يجوف]: «هذا يصبح ضرورة أكبر نظراً لوجود العديد من ذوي الرؤوس الحامية بين العمال هذه الأيام، الذين ثارت فيهم الحماسة بفعل الحركة الشعبية ويتكلمون في الاجتماعات ضد النقابات، زاعمين بأنها عديمة الفائدة وغير ضرورية».

هذا افتراء ليبرالي على العمال. فليس «ضد النقابات» خرج العمال – الذين كانوا وسيظلون شوكة في حلق التصفويين. كلا، إن العمال كانوا يخرجون ضد محاولة اختزال الشكل التنظيمي إلى النقابات فقط، وهي محاولة واضحة جداً من جملة السيد يجوف السابقة. إن العمال لم يخرجوا «ضد النقابات» بل ضد التشويه الليبرالي لطبيعة النضال الذي يخوضونه، تشويه يجتاح مقال السيد يجوف بأكمله.

لقد أصبح العمال الروس ناضجين سياسياً بما يكفي ليدركوا الأهمية العظيمة لحركتهم من أجل الشعب بأكمله. إنهم ناضجون كفاية لكي يروا كم هي خاطئة ووضيعة سياسة العمل الليبرالية ولسوف يكتسونها دوماً باحتقار.

لماذا يتحدث البابا فرانسيس عن «روسيا العظيمة»؟



تسبب خطاب البابا فرانسيس، الذي ألقاه أمام اجتماع مع بعض الشباب الروس الكاثوليك، في إحداث ضجة داخل أوكرانيا. وذلك بسبب دعوته الروس إلى عدم التخلي عن التراث الثقافي للإمبراطورية الروسية «العظيمة والمستنيرة»، ليتعرض بعدها لانتقادات من مكتب الرئيس الأوكراني ووزارة خارجيته، سرعان ما رد عليها البابا فرانسيس بطريقة لم تشف صدور بعض المحللين الغربيين، الذين يشتكون من «تغيير» في سلوك الكنيسة الكاثوليكية.

■ سمد خطر

السبب المباشر لغضب كيف هو كلام البابا، الذي حث فيه الجمهور على عدم نسيان إرث «روسيا العظيمة من القديسين والحكام، روسيا العظيمة زمن بيتر الأول، وكاترين الثانية، تلك الإمبراطورية ذات الثقافة العظيمة والإنسانية العظيمة»، ثم شكرهم على «القدرة على أن يكونوا روسيين في الصميم». إشر ذلك، وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأوكرانية، أوليغ نيكوليتكو، خطاب البابا فرانسيس بأنه «دعاية إمبريالية تثير تصرفات روسيا في أوكرانيا»، وكذلك ميخائيل بودولياك، مستشار الرئيس الأوكراني، وصف البابا فرانسيس بأنه «أداة للدعاية الروسية». وسريعاً أدلى المكتب الصحفي للكرسي الرسولي ببيان ردي، مؤكداً: أن «التمثيل البابوي يرفض بشدة التفسيرات المذكورة، لأن البابا فرانسيس لم يشجع أبداً الأفكار الإمبريالية. على العكس من ذلك، فهو معارض ومنتقد قوي لأي شكل من أشكال الإمبريالية، أو الاستعمار في جميع الشعوب والحالات. ووفقاً لهذا المنهج، يجب تفسير كلمات البابا، التي نطق بها في 25 آب».

ليست أولى التصريحات التي تثير الجدل
أدلى البابا فرانسيس مراراً وتكراراً بتصريحات لفتت الانتباه مؤخراً. على سبيل المثال: في أيار من هذا العام، أعرب عن اعتقاده بأن بدء عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا «ربما كان سببه هو نجاح الناتو على أبواب روسيا»، مما أدى إلى غضب ممثلي حلف الناتو. ولهذا

السبب، اجتذب البيان الذي تم الإدلاء به في الاجتماع مع الكاثوليك الروس اهتماماً خاصاً في جميع أنحاء العالم. الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، التي كانت تتعامل - على الأقل منذ 1000 عام - على أنها كيان فوق وطني بحكم الأمر الواقع، وتنفذ سياستها في القارات الخمس، وفي ظروف تاريخية مختلفة تماماً عن الظروف اليوم، لديها بالطبع مصلحتها الخاصة في الأزمة الأوكرانية. وفي الوقت ذاته، تحاول اليوم أن تتكيف مع التغيرات الجيوسياسية التاريخية.

لماذا التقارب مع موسكو؟

لتفسير التبدل في موقف الكنيسة الكاثوليكية، ترى الباحثة في معهد الدراسات الدولية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، يكاترينا شيبالينا، أن الكنيسة الكاثوليكية حافظت على صلابتها رغم حملات الضجيج التي جرت في أوقات مختلفة «مثل: دفع موضوع المثلية، ومناهضة الإسلام.. إلخ»، وذلك رغم المحاولات المحمومة لبعض رجال الدين الكاثوليك «ولا سيما في ألمانيا» للزج بالكنيسة في حملة الترويج لهذه القيم. هنا، تقرب الرغبة المشتركة في مقاومة هذه القيم المسافة بين الفاتكان وموسكو وتردم الهوة بين الجانبين بالتدريج.

وحاله حال أي دولة أو كيان آخر، لم يكن الفاتكان أبداً بنية سياسية متجانسة على طول الطريق. بل كان يعتمد السلوك في كثير من الحالات على شخصية البابا والظروف التاريخية والموازين الدولية.

ومنذ انتخابه في عام 2013، يحاول البابا

فرانسيس «إعادة الاعتبار» للكنيسة بهدوء بعد سلسلة من الفضائح البارزة التي أسقطت سمعتها. ووصل الأمر إلى حد إعلان رفض العولمة، حيث أدلى البابا ببيان يتعارض مع قيم الملياردير جورج سوروس وأتباعه. وقال خلال زيارة لرومانيا: «لقد ساهمت العولمة في القضاء على قيم الشعوب، وإضعاف الأخلاق والتعاضد اللذين تلوّثا في السنوات الأخيرة بشعور غامر بالخوف الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى التناحر والكراهية».

رغم ذلك، فإن هذه القناعة لم تمنع البابا فرانسيس من عقد اجتماع غير رسمي مع الرئيس الجديد لمنظمة المجتمع المفتوح، ألكسندر سوروس، والرئيس الأمريكي السابق، بيل كلينتون، ونائب وزير الخارجية في إدارته، ستروب تالبوت في 6 تموز الماضي في المقر الخاص للبابا في سانتا مارتا. وهو اجتماع سري لم تخرج منه أي كلمة للعلن.

تغير في التركيبة يؤسس لتغير في طريقة التعاطي

ثمة عامل آخر يجري الحديث عنه، وهو أن الكرسي الرسولي لا يزال يفقد نفوذه بسرعة في أوروبا. حيث تظهر إحصاءات الأبحاث اتجاهاً واضحاً نحو اجتثاث المسيحية من القارة. ولوحظ الاتجاه ذاته في الولايات المتحدة الأمريكية. بينما من ناحية أخرى، يتزايد عدد المسيحيين في آسيا وإفريقيا، مما يضمن نموهم على نطاق العالم. وموقف البابا فرانسيس من هذا معروف أيضاً. ففي خطاب ألقاه أمام البرلمان الأوروبي قبل ثماني سنوات، شبه البابا أوروبا بـ«امرأة عاقر تفقد روحها، وينظر إليها بقية العالم بعدم ثقة وعزلة». وهكذا، قبل فترة طويلة من الأزمة الأوكرانية، كان الفاتكان يقول: إن أوروبا قد كبرت وغرقت في مشكلاتها الخاصة.

منذ بداية «ولابيته»، حدّد البابا الحالي الطبيعة العالمية العابرة للحدود لعمل الكرسي الرسولي. حيث لم تعد أوروبا بالفعل منطقة مسيحية رئيسية، وتتفوق عليها دول أخرى

من حيث عدد الكاثوليك «أربع دول أوروبية فقط في البلدان العشرة الأولى من حيث عدد الكاثوليك في العالم، وهي غير ممثلة حتى في المراكز الخمسة الأولى».

البابا فرانسيس ونهاية اللعبة الأوكرانية

يقوم الفاتكان بدور نشط في محاولات حل الأزمة الأوكرانية، وهو واحد من القلائل في الغرب الذين يتحدثون لصالح الإنهاء الفوري للمرحلة العسكرية من الأزمة. وفي أيار، زار وفد بقيادة زيلينسكي روما، ولم تتكل هذه الزيارة بالنجاح. في الوقت نفسه، عقدت المفاوضات في موسكو وكييف وواشنطن من قبل الكاردينال ماتيو زوبي المقرب من البابا فرانسيس. وفي 21 آب، قام الرئيس الأمريكي، جو بايدن، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، الجنرال مارك ميلي، بزيارة رسمية إلى روما.

وفي العاصمة الروسية، تحظى الجهود الدبلوماسية للكرسي الرسولي بتقدير كبير. ووفقاً للمتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، فإن العلاقات بين روسيا والفاتكان تتميز بـ«نهج بناء واحترام متبادل». ويدعو الكرسي الرسولي إلى الحوار مع روسيا بشكل دائم، ويعرب عن أنه يتفهم الحاجة إلى الإجماع، ولا يقبل أيديولوجية «الهزيمة الاستراتيجية لموسكو»، ويشير بعض المحللين ممن يعتبرون مقربين من البابا فرانسيس إلى أن هناك فهماً عميقاً لدى البابا فرانسيس لعادلة مطالب روسيا لضمان الأمن، واتخاذ اليات واضحة لضمان ذلك بعد انتهاء الأزمة الأوكرانية.

وبدوره يبدو أن البابا اتخذ موقفاً مفاده، أنه بعد تعرض الفاتكان لفقدان الأراضي، وعدم وجود جيش، وعملة وغيرها من المشكلات، سيعزز نفسه في الساحة الدولية من خلال لعب دور الوسيط العالمي. وقد فتحت الأزمة الأوكرانية أمام الكرسي الرسولي فرصة لإثبات فعاليته.

«قمة نيودلهي» نقطة تحول جديد: هل تنجح



استضافت العاصمة الهندية نيودلهي من 9 إلى 10 أيلول الجاري، أعمال قمة لمجموعة العشرين، التي تحولت كغيرها من الأطر الدولية إلى ساحة للاستقطاب السياسي، ولم يكن من الممكن التنبؤ بنتائجها، وخصوصاً أنها تضم بين أعضائها دولة تخوض مواجهة شرسة فيما بينها منذ سنوات، وانعكس ذلك في معظم المحافل الدولية، وخصوصاً بعد اندلاع المواجهات المباشرة في أوكرانيا.

■ علاء ابو فراج

الاجندة التي جرى تحضيرها لهذه القمة كانت حافلة، وحملت معها الكثير من القضايا المهمة على عدة مستويات، فبحسب جدول الأعمال، كانت الأزمة في أوكرانيا حاضرة، بالإضافة إلى قضايا المناخ التي لم تعد قابلة للتأجيل، والكثير من المسائل الأخرى، مثل: نقاش قبول الاتحاد الإفريقي كعضو جديد في المجموعة، وهو ما جرى إعلانه لاحقاً، وأيضاً الإعلان عن مشروع كبير للنقل عن طريق البحر والسكك الحديدية بهدف ربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، ومشروع آخر مهم أعلن عنه الرئيس، رجب طيب أردوغان، يهدف لربط تركيا بدول الخليج عبر العراق.

على جدول الأعمال أيضاً!

القمة، وبعيداً عن جدول أعمالها الرسمي، تكون فرصة لعقد العديد من اللقاءات الثنائية، التي يمكن من خلالها رصد تطور عدد من الملفات على المستوى العالمي، وكان من المثير للانتباه أن كلا الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الصيني شي جينبينغ، اعتذرا عن الحضور، ومثل روسيا وزير الخارجية سيرغي لافروف، ومثل الصين رئيس مجلس الدولة، لي تشيانغ. ما طرح العديد من التساؤلات حول سبب هذا الغياب، وفتح الباب أمام تأويلات كثيرة ردت غياب الصين إلى توتر العلاقات بين نيودلهي وبكين، دون أي تأكيد رسمي من قبل البلدين، مع ظهور تحليلات أخرى تشير إلى أنّ غياب الرئيس الصيني كان رفضاً للقاء الرئيس الأمريكي،

الذي أعلن بدوره عن «خيبة أمله من غياب نظيره الصيني». وردت بعض الآراء سبب غياب الرئيس الروسي إلى كونه إعلان موقف من المحاولات الغربية المستمرة للتضييق على روسيا، فيما كان السبب الرسمي المعلن هو انشغال بوتين «بالعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا» والتي حملت رسالة واضحة إلى كل الحاضرين في القمة.

صراع حقيقي على بضع كلمات!

ظهر استقطاب حاد في أعمال القمة السابقة في 2022، التي استضافتها جزيرة بالي في إندونيسيا، وأصرت الكتلة الغربية في حينه على لهجة قاسية في البيان الختامي، الذي وجّه انتقادات لروسيا وطالبها الانسحاب من الأراضي الأوكرانية. وبالرغم من أن بعض الدول الأعضاء في المجموعة عارضوا هذا التوجه، إلا أن البيان اكتفى في حينها باستخدام تعبير «معظم الدول الأعضاء»، في إشارة إلى أن هذا البند لا يعبر بالضرورة عن موقف كامل أعضاء دول المجموعة. لكن القمة الأخيرة في الهند حملت تطوراً ملموساً في هذه المسألة، إذ اكتفى البيان بإدانة «الحرب في أوكرانيا» بدلاً من مصطلحات أخرى «كالهروب على أوكرانيا» ولم يوجّه البيان الختامي انتقاداً لروسيا بشكل مباشر. ما يعني أن البيان لم يتحول كما أرادت واشنطن إلى مساحة إضافية لتسويق وجهة النظر الغربية حول أسباب وطبيعة الصراع في أوكرانيا، وفي تصريحات للمسؤول الهندي أميتاب كانت، الذي كان من أبرز منظمي القمة، قال فيها: إن الفقرة الخاصة بأوكرانيا احتاجت

أكثر من 200 ساعة من المفاوضات المتواصلة، و300 اجتماع ثنائي و15 مشروع نص للبيان الختامي. ما يدل على أن الصراع على صياغة الكلمات القليلة هذه، لم يكن يرتبط بأوكرانيا وحدها، بل يرتبط بتنامي وزن الكتلة الراقصة للهيمنة الغربية، والتي لم تعد أجندتها اليوم كافية لتكون مظلة للكتلة الأكبر على المستوى العالمي.

معنى ما يجري!

يبدو من طبيعة الأخبار والتصريحات التي يجري تداولها في وسائل الإعلام، أن الغرب يبدي حالة واضحة من عدم الارتياح إزاء مجريات القمة الأخيرة، وخصوصاً بعد التنديد الأوكراني بالبيان الختامي، فالرئيس الفرنسي تذكر أخيراً السبب الأساسي لتأسيس المجموعة بعد المحاولات الغربية والأمريكية المتواصلة لتأسيس كل الأطر والمنظمات الدولية! وقال: إن «المجموعة التي تأسست لحل القضايا الاقتصادية الدولية ليست بالضرورة المكان الذي يتوقع منه أن يحرز تقدماً دبلوماسياً بشأن الحرب في أوكرانيا» كمحاولة منه لتبرير الفشل الغربي في استصدار البيان الختامي بالشكل الذي يريد. وبينما رأى رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، أن «العدوان الروسي على أوكرانيا

يمكن أن يهز أسس مجموعة العشرين» اعتبر لافروف أن القمة كانت ناجحة، وأن المجموعة تعيش مرحلة إصلاح.

عن أي إصلاح يجري الحديث؟

تصريحات لافروف هذه شكّلت صدمة في أوساط واسعة، وأظهرت الوفد الروسي بموقع متقدم وفاعل داخل القمة، بالرغم من تمثيله المنخفض، وبحسب كلمات الوزير، كانت القمة في نيودلهي «بمثابة نقطة تحول فيما يتعلق بالتوجهات لضمان توازن المصالح في الاقتصاد العالمي»، واعتبر أن المجموعة ستعطي «زخماً جديداً لإصلاح صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية» وأعلن في الوقت نفسه: إن الغرب لم يعد قادراً على «مواصلة خط الهيمنة مع ظهور مراكز جديدة للتنمية العالمية» واعتبر لافروف أن الموقف الموحد للجنوب العالمي أسهم بشكل كبير في إفشال محاولة الغرب لما أسماه «أوكرنة جدول الأعمال» بدلاً من تسخيره لنقاش المشاكل الملحة للبلدان النامية حسب تعبيره. وحول مسألة إصلاح المجموعة نفسها، اعتبر رئيس الوفد الروسي، أن هذا الإصلاح يتجلى بالدرجة الأولى في الإسهام المتنامي لأعضاء مجموعة العشرين من الجنوب العالمي، الذين عملوا بحسب الوزير على «أخذ مصالحهم

الصراع على صياغة البند الخاص بأوكرانيا، لا يرتبط بها وحدها، بل يرتبط بتنامي وزن الكتلة الراقصة للهيمنة الغربية والتي لم تعد أجندتها اليوم مرضية على المستوى العالمي



قوى العالم الجديد في إصلاح مجموعة العشرين؟



مجموعة تكتل دول الجنوب التي يجري الحديث عنها، وتحديداً روسيا والصين، لا يبدو أنها تسعى لنسف مجموعة العشرين، حتى وإن كان تأسيسها فكرة غربية، وينسجم هذا التقدير مع موقف الدول الصاعدة من مجمل المؤسسات والهيكل الدولي التي جرى تأسيسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وضمنها الأمم المتحدة، إذ ترى هذه الدول أن كل هذه الأطر كانت قادرة على أداء أدوار محددة في مجالات مختلفة، وبدأت المشكلة حين جرى تجيير نشاطها لخدمة المصالح الأمريكية والغربية. وترى الكتلة الصاعدة اليوم، أن العديد من هذه الأطر لا تزال صالحة وقادرة على أداء دور أفضل على المستوى العالمي، شرط سحبها من النفوذ الغربي، وأثبتت التجربة، أن سحب السطوة الغربية لا يمكن أن يتم إلا عبر معارك سياسية ودبلوماسية ضارية، ولن تكون مئات الساعات كمثل تلك التي أشرنا إليها في سبيل اعتماد فقرة أوكرانيا في البيان الختامي، لن تكون آخر هذه المعارك. ولكنها بكل تأكيد تشير إلى أوزان الكتل المتصارعة.

عضوان أساساً في مجموعة العشرين، أصبح على هذا الأساس وزن «بريكس الموسعة» داخل الـ G20 أكثر وضوحاً وتأثيراً، بل هو الوزن الاقتصادي الأبرز إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النتائج الإجمالية على أساس تعادل القوة الشرائية لمجموعة BRICS حتى قبل انضمام الدول الست الجديدة، تجاوز بالفعل نظيرها لدى مجموعة السبع، ما يعني أن الأساس السياسي والاقتصاد لتغيير وإصلاح دور المجموعة أصبح محققاً. أي أن الوزن الغربي داخل المجموعة التي أنشأها بنفسه لم يعد دوراً مهيماً، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون «قمة نيودلهي» نقطة عَلام على عدة مستويات، أبرزها: أن تكون بداية لتحويل المجموعة بشكل فعلي إلى إطار لتنسيق الجهود على المستوى العالمي وساحة لحل المشكلات الكبرى التي نواجهها، بعد حرمان الغرب من استخدامها كأداة إضافية في الصراع مع خصومه!

ملاحظات أولية حول شكل التطور الحالي
ما يثير الانتباه في المسألة، أن

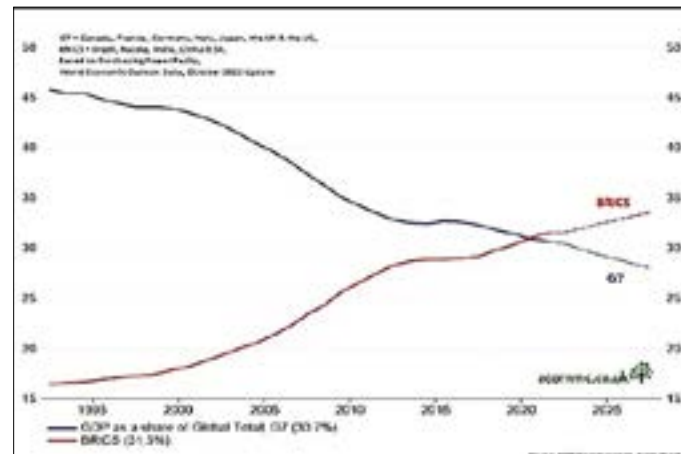
الوزن الغربي داخل مجموعة العشرين التي أنشأها بنفسه لم يعد دوراً مهيماً وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون «قمة نيودلهي» نقطة عَلام على عدة مستويات

وايطاليا، وكندا، والبرازيل، والأرجنتين، واستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وجنوب إفريقيا، واندونيسيا، وبريطانيا، والمكسيك، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بعضوية دائمة «وتم منح الاتحاد الإفريقي مقعد دائم في القمة الأخيرة». ثم كانت الأزمة المالية التي ضربت العالم في 2008 سبباً إضافياً لتوسيع إطار عمل المجموعة وتحويلها إلى قمة رئاسية للدول الأعضاء، لكن نشوء هذه المجموعة يرد بشكل أساسي إلى نشاط مجموعة الدول الصناعية السبع «G7» التي ضمت دول الكتلة الغربية صاحبة الوزن الاقتصادي الأبرز على الساحة العالمية في حينه.

قمة نيودلهي وبوادر التحول
هذا العرض التاريخي المقتضب يمكن أن يكون نقطة أساسية في فهم مجريات القمة الأخيرة في نيودلهي، فبعد اجتماع بريكس الأخير والذي أعلن أثناءه ضم ست دول جديدة إلى المجموعة، كان من بينها السعودية والأرجنتين، وهما

بعين الاعتبار في الاتفاقيات التي بحثتها مجموعة العشرين، ونجحت في تضمينها بإعلان القمة». لكن إذا ما بحثنا بشكل أعمق حول طبيعة هذا الإصلاح الذي يتحدث عنه لافروف، ما هي مقوماته؟ وإلى ماذا يهدف؟ وللإجابة عن أسئلة من هذا النمط لابد لنا من الإحاطة سريعاً بتاريخ تأسيس هذه المجموعة وكيف تطور دورها.

عودة ضرورية للتاريخ
المجموعة التي يعود تاريخ تأسيسها في شكلها الجنيني إلى العام 1999 ارتبطت بشكل أساسي بتحديات كبرى يعيشها الكوكب، فالأزمة المالية الآسيوية 1997 وما رافقها من أزمات مالية في مناطق مختلفة من العالم، كانت المحفز لإيجاد هذا الإطار الذي كان في حينه عبارة عن منتدى يضم في صفوفه وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لعشرين دولة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وروسيا، والهند، والسعودية، وتركيا، وألمانيا، وفرنسا،



في السياق ذاته، قد تثبت التجربة أن بعض هذه الأطر ستكون عضوية على الإصلاح، ولا يمكن اعتمادها دون إجراء تغييرات هيكلية كبرى، أو حتى إيجاد بدائل لها. وستبقى كل هذه المسائل والاحتمالات موضوعة على الطاولة، وستكون الأشهر والسنوات القليلة القادمة كفيلاً بتقديم الإجابات النهائية حولها، لكن ما يبدو مؤكداً الآن، أن الجولة الأخيرة من المواجهة في قمة العشرين كانت خاسرة بالنسبة للغرب، وما يثير الانتباه أن هذه الخسارة كانت في داخل المجموعة التي أسسها وقاد العمل ضمنها لسنوات طويلة.

العنصر الشاب وانقسام الديمغرافيا



رغم المحاولة لعدم الالتزام الحرفي بأدبيات الميل الديمغرافي، فمن الصعب تجاهل الإحصاءات المرتبطة بشرائح السكان الأكثر نمواً في العالم. في 2020 حاولت منظمة تدعى «منظمة السلام» أن تضع لائحة بأكثر الدول الواقعة في خطر الانزلاق نحو العنف والفوضى، والتي لا يمكن لبعضها أن تؤمن أدنى الخدمات الأساسية لشعوبها. أغلب هذه الدول كانت على قائمة أكثر البلدان نمواً من الناحية السكانية. لدى جميع هذه الدول بنية عمر سكانية شابة. ضمن هذه البلدان أفغانستان، والكونغو، والسودان، واليمن. في الواقع المتوسط العمري في أكثر 20 دولة هشة في عام 2019 كان 18,95 عاماً.

■ جيفر سكوبا
ترجمة: قاسيون

كيف يمكن لحكومة أن تحكم بلداً نصف عدد سكانه من المراهقين؟ كيف يمكن لحكومة أن تطور الاقتصاد وتزود بالخدمات الأساسية ملايين من الشباب؟ أثبت هذا بأنه تحدٍ للكثير من البلدان، ولهذا من الواجب تحليل العلاقة بين البنية العمرية وعدم الاستقرار. حين قامت الأحداث في تونس وأصبح اسم بوعزيزي مشهوراً. بالنسبة لدارسي الديمغرافيا ليس هذا بالأمر المفاجئ. وجد هنريك أودال في دراسة له بأن الدول التي يشكل فيها الشباب 35% أو أكثر من السكان معرضة لخطر النزاعات أكثر بنسبة 150% من البلدان التي يشبه فيها هيكل السكان العمري الدول المتقدمة. لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يتمكّن الهيكل الديمغرافي من شرح أسباب الاضطرابات، ولكنه قادر على شرح تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية التي تمهد الطريق للصراع.

يشير الهيكل العمري للشباب إلى أولئك الذين يكون لديهم عدد كبير من الأطفال في رأس الهرم. لكن نادراً ما يخرج الأطفال إلى الشوارع للاحتجاج، والذين يخرجون إلى الشوارع للتعبير عن أفكارهم علناً هم الشباب الذين يدخلون مرحلة البلوغ ويجدون بأن آفاق نجاحهم ضئيلة أو أنّ توقعاتهم لم تتحقق. لهذا السبب جذبت البنية العمرية للشباب اهتمام الباحثين. في البلاد التي تعاني من

طفرة حقيقية في أعداد الشباب، مثل تونس في 2011، تكون نسبة المجموعات الأكبر سناً أو الأصغر سناً صغيرة نسبياً.

المجموعة التي يجب التركيز عليها هي التي يتراوح عمرها بين 15 و 29 سنة، والتي تصبح فاعلة بشكل متزايد في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إذا كانت مجموعة الشباب من هذه السن كبيرة، فمن المرجح أن نرى دوافع أو فرصاً محتملة للاضطرابات المدنية. لنفكر في الأمر بهذه الطريقة، إذا كان عدد الأشخاص الذين يضمون إلى قوة العمل ينمو كل عام، فلا بد من خلق وظائف جديدة، وإلا فإن معدل البطالة سوف يرتفع إلى عنان السماء. لا يستطيع الشباب العثور على عمل أو تلقي التعليم، فما الذي سيفعلونه؟

يمكننا بالاعتماد على مثال تونس أن نصوغ مفهومين مهمين، الحرمان النسبي وتكلفة الفرصة البديلة. الشباب في تونس ليسوا في وضع جيد مثل الأجيال السابقة، مما يعني أنّ توقعاتهم للحياة لم تتحقق، ولهذا لديهم الحافز للتمرد. لكن علم الجريمة يعلمنا أنّ الدافع ليس سوى جزء من المعادلة، أما الفرصة فهي شيء آخر تماماً. في تونس موارد العمل وفيرة، ولكن فرص العمل شحيحة. بالتالي فإن تكلفة الفرصة البديلة، وهي التمرد، تصبح منخفضة. يمكننا أن نرى الدافع والفرصة يجتمعان للتفاعل مع البنية العمرية للسكان بالشكل ذاته في أوقات مختلفة وفي أماكن مختلفة وذات بيانات وثقافات مختلفة. وفي الواقع هناك موقف شهير وكبير حدث بطريقة مماثلة قبل

ثلاثة أرباع قرن من الزمن، ولكن الخلفية كانت مختلفة تماماً.

التمرد والانتفاض بأشكال مختلفة

بعد الحرب العالمية الأولى، كان الشباب يشكلون النسبة الأكبر من السكان في ألمانيا، وكان المزيد منهم ياملون في الدخول إلى سوق العمل كل عام. هؤلاء الشباب ليس لديهم وظائف ولا أمل في المستقبل، لذلك يبحثون عن شخص أو مجموعة تلتزم جدياً بتحقيق رغباتهم. إنهم ملأون للفئة العمرية من السكان الذين يتسببون في صراع عنيف، ويتمتعون بالحافز والفرصة. في 1930، في مواجهة الكساد الاقتصادي، صوت أكثر من 18% من الناخبين لصالح الحزب النازي. نتيجة لذلك، فاز الحزب النازي بـ 107 مقاعد برلمانية وأصبح ثاني أكبر حزب سياسي في ألمانيا. وعد هتلر ذات مرة باستعادة مجد ألمانيا، وهو الوعد الذي لاقى صدى لدى الشعب الألماني وكان أكثر جاذبية للشباب ذوي الافاق المسدودة.

من الناحية الديمغرافية الوضع رهيب، عدد العمال في ذروته والاقتصاد في حالة ركود. في هذه الحالة لم يكن الشباب بحاجة إلى معارضة الدولة لتحقيق التغيير، وكانت تكلفة الفرصة البديلة لمعارضة الوضع الراهن منخفضة، لذا راهنوا على دكتاتورية هتلر أمليين بأن يقودهم إلى مستقبل أفضل. يمكننا النظر إلى مثال آخر من منظري ديمغرافي الثورة الإسلامية في إيران لعام 1979. في 1975، قبل أربع سنوات من الثورة، كان هناك 6,6 ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً، ما يمثل 37,7% من السكان البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاماً. على الرغم من العدد الكبير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام، لم يرق شاه إيران بتوظيف الشباب في الأعمال كثيفة العمالة، بل ركّز بدلاً من ذلك على الأعمال كثيفة رأس المال، ما

أدى إلى نزوح الملايين من الناس العاطلين عن العمل.

أظهر الباحث الميداني إيريك هوجلوند في 1977 بأنه باستثناء القرويين الذين يعيشون في أماكن شديدة القرب من المدينة، ترك ما بين 65 إلى 90% من سكان الريف قراهم متجهين نحو المدن. أغلب الذين هاجروا وتركوا قراهم في ذلك الوقت كانت سنهم ما بين 15 إلى 16 عاماً، ليزيد عدد الذين نزحوا من قراهم والذين يتراوح سنهم ما بين 15 و 19 عاماً بنسبة 3% سنوياً. في إيران تحت حكم الشاه، تم إنفاق 25% من موارد إيران على الأسلحة والمعدات التي لا تخدم بناء الاقتصاد.

تتطوي الأمثلة التي تحدثنا عنها على العنف، ولكن المقاومة العنيفة ليست هي النتيجة الوحيدة المحتملة عندما يشعر الشباب بالإقصاء. في بعض الأحيان يكونون قادرين على إحداث التغيير دون اللجوء إلى العنف، وذلك في حال تمكنوا من ذلك ضمن الهياكل التنظيمية التي تحكمهم. في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين تمّ تجنيد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 21 عام للقتال في حرب فيتنام، ولكن لم يكن لهم الحق بالتصويت. جعلهم هذا غير راضين، إضافة إلى الغضب الشديد إزاء الجنس والعرق والوضع الاجتماعي. تمكن هؤلاء من الضغط على المؤسسة القائمة ليحصلوا في عام 1971 على تخفيض سنّ التصويت من 21 إلى 18 عام. في 2018 نجح الشباب النيجيري في خفض الحد الأدنى للترشح إلى الرئاسة من 40 إلى 35 عاماً، وسن الترشح لمجلس النواب من 30 إلى 25، وبالنظر إلى أنّ متوسط العمر في نيجيريا هو 18 عاماً فقد أدت التغييرات إلى منح نسبة كبيرة من النيجيريين الحق بالترشح. سواء أكان ذلك في البلدان الفقيرة أو الغنية، تتأثر حياة الشباب بقدرتهم على الوصول إلى الفرص السياسية والاقتصادية، وقدرتهم على إحداث التغيير.

تمّ تجنيد الشباب

الذين تتراوح

أعمارهم بين 18

و 21 عام للقتال في

حرب فيتنام ولكن

لم يكن لهم الحق

بالتصويت

الإمبريالية والحرب الباردة الجديدة.. وفقاً للينين!



في مقدمة طبعة 1917 من كتاب «الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية» قال فلاديمير لينين: «أنا على ثقة بأن هذا الكتيب سيساعد القارئ على فهم المسألة الاقتصادية الأساسية، وأعني مسألة الجوهر الاقتصادي للإمبريالية، لأنه ما لم تتم دراسة هذه المسألة سيكون من المستحيل فهم وتقييم الحرب والسياسة الحديثين». لخص لينين في مقدمة طبعة 1920 ما يلي، «لقد نمت الرأسمالية لتصبح نظاماً عالمياً للقمع الاستعماري والخنق المالي للأغلبية الساحقة من سكان العالم على يد قلة من البلدان [المتقدمة]. يتم تشارك هذه [الغنيمة] من قبل اثنين أو ثلاثة من ناهبي العالم الأقوياء المسلحين حتى أسنانهم [أمريكا، وبريطانيا العظمى، واليابان]، والذين يجرون العالم بأسره إلى حربهم من أجل تقسيم غنيمتهم».

■ غاري ويلسون
ترجمة: اوديت الحسين

اليوم، الاختلاف الأكبر أنه بات هناك قوة إمبريالية واحدة مهيمنة، الولايات المتحدة. بوصفها «القوة العظمى» الأكبر بعد الحرب العالمية الثانية، فرضت الولايات المتحدة الدولار كعملة احتياطي عالمي عندما تم إنشاء نظام بريتون وودز. كانت بريطانيا العظمى قوة إمبريالية كبرى عندما كانت في أوج قوتها، ومع ذلك لم تحقق أبداً نفس الهيمنة على الاقتصاد العالمي التي حققتها الولايات المتحدة اليوم، ولم يكن الباوند البريطاني أبداً العملة الاحتياطية العالمية.

حقيقة أن الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية يعني أنه يستخدم لتسعير جميع السلع الأساسية، مثال النفط، حيث يمنح هذا الولايات المتحدة دوراً مهيماً على سوق النفط العالمي. إضافة إلى ذلك، الجزء الأكبر من ديون العالم مقومة أيضاً بالدولار، وهذا يعني أن الدول يجب عليها دفع ديونها بالدولار. إن دولة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تعني سيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. يتحكم نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في المعروض من الدولار الأمريكي. في الواقع، نظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي هو البنك المركزي للعالم، وفي الواقع أيضاً أن معظم العملات الأمريكية - الأوراق الخضراء للدولار - يتم تداولها خارج الولايات المتحدة.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما مؤسستان مرتبطتان بشكل وثيق بنظام الدولار. يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً قصيرة الأجل

للبلدان التي تواجه أزمات حادة في السيولة، بينما يقدم البنك الدولي قروضاً طويلة الأجل من أجل مشاريع البنية التحتية الكبرى. في الجهة المقابلة هناك بنك التنمية الجديد «NDB» وترتيب احتياطي الطوارئ «CRA» التابعين لمنظمة بريكس، والذي يتم العمل عليه ليكون بديلاً عن مؤسسات الدولار. يقدم بنك التنمية الجديد المساعدة المالية والفنية لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول بريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية. كما يهدف ترتيب احتياطي الطوارئ إلى أن يكون شبكة أمان مالية يمكن لدول بريكس استخدامها للتعامل مع أزمات ميزان المدفوعات.

تهدف هذه البرامج البديلة إلى تقليل اعتماد البلدان الأعضاء على صندوق النقد الدولي وغيره من المصادر الخارجية للحصول على المساعدة المالية خلال أوقات الضغوط الاقتصادية. لم تتمكن دول بريكس بعد من تقديم بديل عن الدولار الأمريكي قابل للتطبيق كعملة عالمية. تعمل دول بريكس على تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي من خلال زيادة استخدامها لعملات بعضها البعض في التجارة. كما أن هناك مقترحات لتسعير السلع الأساسية مثل النفط بسلة من العملات، بما في ذلك اليوان الصيني، لكن الدولار لا يزال حتى اليوم هو المستخدم في التسعير بشكل أساسي.

أوجه الإمبريالية الأخرى

لدى الإمبريالية الأمريكية ذراع عسكري لا يقل أهمية عن نظام الدولار. في 2022 بلغت الميزانية العسكرية الأمريكية 877 مليار دولار، أي ما يفوق الميزانيات العسكرية مجتمعة للصين وروسيا

والهند والسعودية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية واليابان وأوكرانيا. لا يشمل هذا الرقم الميزانية العسكرية لوكالة المخابرات المركزية ولا ميزانية الأسلحة النووية التابعة لوكالة الطاقة ولا عدداً لا يحصى من الوكالات والعمليات العسكرية الخفية والسرية الأمريكية. إضافة إلى ذلك يعمل الناتو كذراع عسكري للإمبريالية الأمريكية. التكاليف الباهظة المترتبة على عضوية الناتو ترتب على البلدان الداخلة فيه تمويل التوسع العسكري الأمريكي. من المتوقع أن ينفق أعضاء الناتو ما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق «الدفاعي». بالنسبة لأغلب البلدان يتطلب تحقيق هذه العبء زيادة كبيرة في الميزانيات العسكرية بتكاليف مالية كبيرة. كما يجب أن تكون أسلحة الناتو متوافقة مع أنظمة الأسلحة الأمريكية، ما يعني أن أعضاء الناتو يشترطون في الغالب أسلحة أمريكية الصنع. آخر الحروب الإمبريالية هي الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة والناتو اليوم بالوكالة في أوكرانيا ضد روسيا.

كان النمو الاستعماري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين أمراً محورياً في تحليل لينين للإمبريالية. استحوذت القوى الإمبريالية على المستعمرات لتأمين مصادر المواد الخام، وأسواق السلع المصنعة، وفرص الاستثمار. كما استخدمت القوى الإمبريالية سيطرتها على المستعمرات لاستغلال عمل الشعوب المستعمرة. كان تحليل لينين أساسياً في تطور الحركات المناهضة للاستعمار في جميع أنحاء العالم. وأوضح أسباب الاستعمار وضرورة التحرر من الإمبريالية الرأسمالية.

أحد الاختلافات بين الإمبريالية في 1914 واليوم هو التحول من الاستعمار إلى الاستعمار الجديد. في كتابه الصادر في 1965 بعنوان: «الاستعمار الجديد: المرحلة الأخيرة من الإمبريالية». عرّف الرئيس الغاني كوامي نكروما الاستعمار الجديد بأنه النفوذ الاقتصادي والثقافي المستمر للقوى الإمبريالية القديمة والدول الغربية الأخرى على مستعمراتها السابقة بعد نهاية السيطرة السياسية العلنية والاستعمار الرسمي. لم تعد السلطة تُمارس بشكل مباشر من خلال السياسات

الاقتصادية والثقافية التي تفيد مصالح الشركات والدول الغربية.

كانت الحرب الباردة حرباً طبقية بين نظامين اجتماعيين لا يتوافقان، الرأسمالية الإمبريالية ضد الاشتراكية. غالباً ما يطلق على الصراع بين الولايات المتحدة والصين اسم الحرب الباردة الجديدة. سعت الولايات المتحدة إلى الإطاحة بالاشتراكية في الصين، وتكثفت هذه الجهود بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ اعتبرت الولايات المتحدة الصين آخر دولة اشتراكية كبرى في العالم. يتم تعريف الصين على أنها اشتراكية، لكنها لا تزال في طور تطوير أنظمتها الاشتراكية. لقد وضعت الثورات أسس الاشتراكية، لكنها واجهت العديد من العقبات، بما في ذلك الحصار الإمبريالي والحرب والتخريب.

الحرب الباردة الجديدة ضد الصين هي حرب طبقية، وهي رد الفعل الإمبريالي الأمريكي على التقدم التكنولوجي الكبير الذي حققته الصين. إن التقدم الذي حققته الصين لديه القدرة على تعزيز أسسها الاشتراكية. تنصّر الصين 37 من أصل 44 تقنية تم تبنيها في مشروع مدته عام من قبل مركز أبحاث «معهد السياسة الخارجية»، وتشمل المجالات البطاريات الكهربائية والأنظمة التي تفوق سرعة الصوت واتصالات الترددات الراديوية المتقدمة مثل الجيل الخامس. انتشرت الصين الاشتراكية مئات الملايين من الناس من الفقر، وانخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في الصين من 770 مليون في 1990 إلى 5.5 مليون في 2015، أي انخفاضاً بنسبة 94%. وفقاً للأمم المتحدة فالصين مسؤولة عن أكثر من 70% من تراجع الفقر العالمي منذ 1990، وهو إنجاز رائع لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم.

قال ماركس بأن المجتمع يتقدم بتطور قوى الإنتاج من خلال التكنولوجيا، «تمنحك الطاحونة مجتمعاً مع الإقطاعي، والطاحونة البخارية مع الرأسمالي الصناعي». اليوم وضعت الثورة في التكنولوجيا المتقدمة الأساس للعمل والمقموعين لينقلوا على الحكم الإمبريالي وينظموا نظام الاشتراكية العالمية.

■ بتصرف عن:

War Cold new the and Imperialism

إنتاج الفن واستهلاكه في عصر تسليع الجمال

من جوانب انتقاد ماركس للملكية الخاصة هو أنها جعلتنا «شديدي الحماقة وأحادي الجانب بحيث أنّ موضوعاً لا يكون لنا إلا عندما نمتلكه – عندما يوجد من أجلنا على هيئة رأسمال». يتجلى ذلك في كل جوانب النشاط البشري، بما في ذلك الفن. كما يوضح الفيلسوف الهنغاري الماركسي ستيفان مزاروز، في النص التالي «بتصرف عن كتابه «نظرية ماركس في الاغتراب» 1970».

■ ستيفان مزاروز
تدريب وإعداد: ناجي النابلسي

الفن تماماً كأي نشاط آخر يتضمن الاستهلاك، وطبيعة كل شكل خاص من الاستهلاك تكشف الطابع الخاص للنشاط المعني. فإذا تم استهلاك عمل فني كموضوع نفعي محض، فهذا يبين أنّ ثمة خطأ ما في كيانه الخاص كعمل فني. كما يقول ماركس «الاستهلاك يخلق الدافع للإنتاج». وهذا يبرز بوضوح علاقة تفاعل يتم نسيانها عادة. وفي ضوء تفاعل كهذا يغدو واضحاً أنه إذا استهلك العمل الفني كموضوع تجاري، فإنّ «الدافع للإنتاج» الذي يخلقه هذا الاستهلاك هو من النوع الذي ينتج مواضيع تجارية «أي إنتاجاً بضاعياً».

الاستهلاك المُنْتِج

من المهم أن يبقى حاضراً في ذهننا التعقيد المتعدد لمشكلة الاستهلاك، ضد ما يعرف من رؤى وحيدة الجانب. فقد درجت العادة على معاملة الاستهلاك كشئ سلبى وفرداني بحث. إذ يقدم الإنسان كفرد معزول يواجه مواضيع استهلاكه مسبقة الصنع، سواء على الأشجار أو في سلال المتاجر... مما يخضع جميع الوظائف الرئيسية للمجتمع – من الإنتاج الصناعي إلى التربية والفن – لمهمة ملء تلك السلال، متجاهلاً التأثيرات اللا إنسانية لهذه العملية. ويكون أكثر «فرد» يروج له في هذه العلاقة هو «الإنسان – البضاعة» العبد لاستهلاكه، وللمؤسسات المعقدة التي تمكنه من أن يكون إنساناً-بضاعة سلبياً.

الاستهلاك ليس فردانياً بحثاً، ولا هو سلبى، كما قد يبدو. وكان ماركس قد شدّد على الجانب الفردي من الاستهلاك بالطريقة التالية، «في الاستهلاك تصبح المنتجات مواضيع للمتعة، للتملك الفردي».. يجب أيضاً التركيز على أنّ الإنتاج هو كذلك شكل من الاستهلاك الاجتماعي الذي في سياقه «يُستهلك» الإنسان كفرد مجرد «بقدراته التي وهبها له الطبيعة» وبعاد إنتاجه كفرد اجتماعي بكل القدرات التي تمكنه من الانخراط في شكل إنساني من الإنتاج والاستهلاك... هذه العلاقة الديالكتيكية المتبادلة هي بالضبط ما يحفظ الاستهلاك من أن يكون سلبياً ويجعله خلقاً...

الفردانية وإفقار الإنسانية

كلّما أدرك، ونُفذّ الإنتاج على أساس إخضاعه للاستهلاك الفردي، صار إنتاجاً «أفقر». وتحرّك ضمن حلقة لا تفتأ تضيق من «سلب الاستهلاك الشعبي».. ومن جهة أخرى كلّما صار الإنتاج أفقر كلّما تعاضم إفقار الإنسان وإفقار الإنتاج مجدداً – وهكذا دواليك. ويبدو أن لا مخرج من هذه الحلقة المعيبة، بسبب التفاعل المعقّد للغاية بين السبب والنتيجة كعلاقة ديالكتيكية متبادلة. فلا

يستطيع المرء أن يدخل تحسينات على جانب الإنتاج دون أن يعمل في الوقت نفسه على إغناء المستهلك الفرد، والذي لا يقتصر على الإغناء بالمال فقط... ولكن كيف يمكن النجاح بهذه المهمة دون تغييرات بنيوية وليس مجرد تغييرات تشريعية- مؤسساتية في كامل معقّد الإنتاج؟

خصوصية استهلاك الفن

تعتبر حالة الفن مثلاً ساطعاً في هذا الصدد. فالعمل الفني، بسبب طابعه الخاص، يتطلب طريقة خاصة في الاستهلاك. والسبب الرئيسي لمعاناة الفن في المجتمع الرأسمالي هو أنّه من الصعب، إن لم يكن مستحيلًا، في الظروف السائدة، أن نضمن الشروط الضرورية لطريقة الاستهلاك التي تلائم الطبيعة الصحيحة للعمل الفني. وينبغي علينا أن نبقي في بالنا النقاط التالية: أولاً – لا يمكن استهلاك العمل الفني ببساطة كموضوع نفعي، رغم أنّه كموضوع طبيعي قد يحقق هدفاً مفيداً «مثلاً في العمارة أو صناعة الفخار... إلخ».

ثانياً – حيازة عمل فني ملكية حصرية لأحدهم لا يتلاءم أبداً مع الاستهلاك الجمالي، تملك عمل فني كمجرد ملكية خاصة لشخص ما هو استهلاك زائف. ثالثاً – في سياق الإبداع الفني لا يتغير بحد ذاته الموضوع الطبيعي الذي ينعكس في العمل الفني، فما يجري ليس «إنشاء» الموضوع باعتباره موضوعاً طبيعياً.

رابعاً – كمستهلكين لمواضيع المنفعة الأساسية، ومدفوعين بالحاجات الطبيعية المباشرة «الحاجة إلى الطعام، والمأوى... إلخ»، بالمقابل يكون شرطاً مسبقاً للفن أن يبقى البشر على مسافة «حرية» معيّنة عن حاجاتهم الطبيعية المباشرة.

يكتب ماركس أنه «يجب الاعتراف

أنّ الحيوانات أيضاً تُنتج. فهي تبني لأنفسها أعشاشاً، ومساكن، كالفنّس، والنمل، والنحل إلخ... ولكن الحيوان ينتج فقط ما يحتاجه مباشرة من أجل نفسه أو صغاره. إنّه ينتج بشكل وحيد الجانب، بينما إنتاج الإنسان شامل. الحيوان ينتج فقط تحت سلطان الحاجة الجسدية المباشرة، بينما ينتج الإنسان حتى عندما يكون حرّاً من الحاجة الجسدية، والإنسان لا ينتج بمعنى الكلمة حقاً إلا في الحرية من تلك الحاجة... الحيوان يشكل الأشياء وفق مقياس وحاجة النوع الذي ينتمي إليه، أمّا الإنسان فيعرف كيف ينتج بما يتوافق مع كل نوع، ويعرف كيف يطبق في كل مكان المقياس الملازم للموضوع. لذلك يشكل الإنسان أيضاً أشياء تتوافق مع قوانين الجمال».

خامساً – لما كان استهلاك العمل الفني لا يمكن أن يكون بدافع من الحاجة الطبيعية المباشرة، فإنّ الاستهلاك الجمالي لن يحدث إلا بوجود حاجة من نوع آخر. وبعد الاستهلاك يبقى العمل الفني كما كان سابقاً – ولكن فقط بكيانه الفيزيائي؛ أمّا ماهيته الجمالية فيعاد خلقها باستمرار في نشاط الاستهلاك. العمل الفني ليس له كيان جمالي «مستقل» تماماً. وبخلاف السّم الذي يبقى سماً – بفضل تأثيرات تركيبه الكيميائي القابلة لاختبار – حتى بغياب من هو مهياً لتناوله، فإنّ العمل الفني يصير موضوعاً طبيعياً بحثاً، أو نفعياً إن لم يوجد مستهلك ملائم له فنياً.

الفن والنفعيّة

بالنظر إلى النقطتين (1) و(2) المذكورتين أعلاه، يغدو واضحاً أنّه في الظروف التي يكون فيها موضوع ما لنا فقط – «عندما تتم مباشرة حيازته، أو أكله، أو شربه، أو لبسه، أو السكن فيه، إلخ... وباختصار عندما يُنتفع به من قبلنا» – فإنّ العمل الفني

لا يمكن استهلاكه كعمل فني ولكن فقط كموضوع للمنفعة. وهكذا يجري بتر العلاقة الإنسانية الملائمة التي تكمن خلف الإنتاج الفني، ويُجبر الفنان على أن يفكر بنفسه على أنه «الأول والأخير» – أو المنتج والمستهلك – لعمله الخاص.

وتتفاقم هذه الحالة أكثر بالخواص المذكورة في النقاط (3) و(4) و(5). إنّ كون الإنتاج الفني ليس فيه «إنشاء» للمواضيع الطبيعية التي يعكسها، هو واقع قد يخلق الوهم «في ظروف معينة، عندما يُعرّل الفنان اجتماعياً» بأنّ علاقة الفنان بالعالم الخارجي تقتصر على الحجر، المعدن، الخشب، الطلاء، الصوت، الكلمة، بينما هو حرّ بالمطلق أن يفعل ما يريد في أيّ مجال آخر. ومن هنا يمكن أن يتولد كلّ من ازدياد المحاكاة، والانشغال المفرط بمعالجة المواد الميئة. إنّ كون «الطبيعة الثابتة في عزلة عن الإنسان هي لا شيء بالنسبة للإنسان» تبقى حقيقة مهما ارتفع في سوق الفن سعر اللا شيء المُنتَقَن – المادة الميئة المثبتة في بدايتها وعزلتها عن الإنسان.

أعضاء الاستهلاك الفني

المسألة الحاسمة في هذا السياق تتعلق بعضو الاستهلاك الفني. إنّ الطبيعة تُعنى بتجديد إنتاج حاجتنا للطعام والمأوى... إلخ. وعندما يفشل حصول ذلك، تستدعي الطبيب أو المعالج النفسي. ولكن لا يمكننا اللجوء إلى مساعدة كهذه عندما تغيب الحاجة للاستهلاك الفني، أو – ما هو أسوأ – عندما تحل مكانها الحاجة لإنتاج الأعمال الفنية كمواضيع تجارية، بضائع سوقية. وبالطبع في غياب الحاجة للاستهلاك الفني لا يمكن أن تحدث إعادة الخلق الضرورية للعمل الفني في كيانه الجمالي، كما أشارت النقطة الخامسة أعلاه.



الاغتراب

الرأسمالي بيتر

العلاقة الإنسانية

الملائمة للإنتاج

الفني ويجبر

الفنان على

التفكير بنفسه

على أنه الأول

والأخير أو المنتج

والمستهلك

لعمله الخاص

«حان الوقت لإعادة كنوزنا إلى الوطن»



لم تسلم القطع الأثرية الثمينة المسروقة أصلاً من بلدان عديدة والمودعة في المتحف البريطاني من السرقة، بعدما كشف النقاب عن سرقة 2000 قطعة أثرية من مخزون المتحف الذي يحوي أكثر من ثمانية ملايين قطعة أثرية سرقت من بلادها الأصلية في مراحل مختلفة من تاريخ الإمبراطورية البريطانية، استقال على إثرها مدير المتحف ونائبه.

■ إيمان الأحمد

وبعد الكشف عن هذه الحادثة المخجلة التي قام فيها أحد موظفي المتحف ببيع ما يقارب 2000 من القطع الأثرية بشكل متفرق على موقع مفتوح للمزادات، تصاعدت أصوات عديدة من مناطق مختلفة من العالم ومطالبات من عدة دول لإعادة القطع الأثرية، ووصفت المتحف بأنه وصي غير موثوق فيه على حماية آثار تعد كنوزاً من التراث الإنساني عبر العصور، وبينما لا يمتلك المتحف شيئاً يذكر من آثار بريطانية، فإن أهم مجموعاته جاءت من العراق ومصر والصين وإفريقيا وسورية والهند وأمريكا اللاتينية. ولطالما تمتعت بريطانيا عن أعادتها بحجة أن تلك الدول لا يمكن الانتكال عليها في حماية تراثها الثقافي. وقد شنت صحيفة «غلوبال تايمز» الرسمية الصينية التي تصدر باللغة الإنكليزية هجوماً شديداً للجهة على بريطانيا ضمن افتتاحية لها، مؤكدة أن المتحف «فشل بشكل ذريع في حماية

الممتلكات الثقافية التي نقلتها من الدول الأخرى». ودعت الصحيفة بريطانيا إلى إعادة جميع الآثار الصينية لديها بصفة عاجلة، وبدون مقابل. إذ يمتلك المتحف البريطاني أكبر مجموعة من الآثار الصينية خارج الصين. حسب موقعه على الإنترنت، فإنه يحتفظ بأكثر من 23 ألف قطعة أثرية صينية. ونشرت مواقع التواصل الاجتماعي في الصين تعليقات

وهاشتاغات مطالبة بإعادة آثار الصين وكان أكثرها تداولاً «الآن وبعدما أصبحت البلاد غنية وناسها أقوىاء، فقد حان الوقت لإعادة كنوزنا إلى الوطن». كما طالبت الحكومة النيجرية السلطات البريطانية، باستعادة مجموعة من التماثيل البرونزية «نقلها البريطانيون من مملكة بنين التاريخية إلى لاغوس، وكان رد لندن حينها إنّه لا تعتقد بأن نيجيريا تتمتع بالقدرة على حفظ تلك القطع. وأكدت وزيرة الثقافة اليونانية، قولها إن

علامات الاستفهام الأمنية التي أثارها حادثة المقتنيات المفقودة من المتحف البريطاني «تعزز المطالب الدائم والعاقل لبلدنا باستعادة نهائية أثارنا». بينما علّقت رئيسة جمعية علماء الآثار اليونانيين، على الحادثة أن المتحف البريطاني «لا يمكنه الادعاء بعد الآن بأن تراث الثقافة اليونانية في أمان أكبر في عهده». وفي رد وقح وصف تيم لوتون، رئيس مجموعة البرلمان البريطاني المعنية بالمتحف، هذه المطالبات الدولية بأنها «انتهازية»!!

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في حزيران 1945 ضباط حامية دير الزور الثائرون على الجيش الفرنسي إثر الاعتداء على المدن السورية، وقد حكم عليهم بالإعدام غيابياً من قبل الفرنسيين، وبعد انتصارهم على الفرنسيين في دير الزور رفعوا العلم السوري بدل الفرنسي، وتم على إثرها تسليم الجيش السوري للحكومة السورية في 1-8-1945، فاعتبر هذا التاريخ عيداً للجيش السوري.



انطلاق فعاليات المعرض

الثقافي الدولي السادس لطريق الحرير

انطلقت فعاليات المعرض الثقافي الدولي السادس لطريق الحرير في دونهوانغ، وهي مركز رئيسي على طريق الحرير القديم في مقاطعة قانسو شمال غربي الصين. وقد اجتذب المعرض أكثر من 1200 ضيف من أكثر من 50 دولة ومنطقة ومنظمة دولية. وعلى اعتبار أن هذا العام يوافق الذكرى العاشرة لمبادرة الحزام والطريق، دعا ضيوف محليون وأجانب إلى ضرورة بذل جهود لتعزيز روح طريق الحرير، وممارسة مبادرة الحضارة العالمية، وتنفيذ تبادلات شعبية وتعاون شعبي بشكل واسع على الصعيد الدولي. حيث أعرب الحاضرون عن التزامهم باحترام تنوع الحضارات والسعي إلى تحقيق تنمية مشتركة من خلال الانفتاح والتعلم المتبادل. كما دعوا إلى تعزيز التعاون الدولي في التراث الثقافي في مجالات مثل البحث في الحضارات القديمة، والمشروعات الأثرية المشتركة، وترميم الآثار القديمة وبناء المتاحف.

رحيل المايسترو أمين خياط

نعت نقابة الفنانين ووزارة الثقافة السورية المايسترو أمين الخياط الذي توفي عن عمر ناهز 87 عاماً بعد صراع طويل مع المرض. ولد الخياط في دمشق عام 1936 ونشأ في بيت يعشق الموسيقى. فوالده عبد العزيز الخياط، كان هاوياً للفن ويستضيف في منزله العديد من المؤلفين والملحنين. تخرج من «المعهد العربي للموسيقى» عام 1954. تعلم العزف على آلة القانون، وتدرّب لمدة عام ضمن عدد من الفرق الموسيقية في مسارح دمشق. انضم إلى فرقة إذاعة حلب الموسيقية، ثم عُيّن في «المعهد العربي للموسيقى» التابع لوزارة الثقافة، وأصبح ملحنًا في الإذاعة والتلفزيون في دمشق. شكّل عام 1963 فرقة «الفجر» الموسيقية التي ضمت مجموعة من العازفين المهرة، وشارك في تأسيس «نقابة الفنانين السوريين» عام 1968 وتولى رئاستها لأربع دورات. لحنَ لعدد من المطربين السوريين، أمثال مها الجابري، مصطفى نصري، فاتن حناوي، ذياب مشهور، سمير حلمي. كما تعاون مع مطربين عرب ووضّع الموسيقى التصويرية لبرامج تلفزيونية ومسلسلات وأفلام.

كومتريّن القرن الحادي والعشرين بين الواقع الطبقي للعولمة وتثوير الحركة السياسية «3»



في المادتين السابقتين أشرنا إلى ضرورة تشكيل إطار أممي يحمل طرْحاً يجيب عن أسئلة الانتقال الحضاري النقيض رداً على الأزمة الحضارية للرأسمالية على أساس الاستهلاك والفردانية المنحدرة نحو البربرية. وضرورته اليوم ليس فقط بسبب التشابك والتقارب الكبير في نمط الحياة «على قاعدة اقتصاد السوق والإنتاج البضاعي المفرط» والمهام عالمياً «على قاعدة أمراض وتناقضات نمط الحياة المهيمن»، بل أيضاً بسبب قدرته على تعويض تجفيف العنصر البشري الذي يسمح بتشكيل نواة المشروع النقيض وتجميع العناصر الحية واسعة التشتت على قاعدة العولمة وتداعباتها «عالمية سوق العمل والتجهير القسري». وهذه المادة استكمال مع أمثلة مباشرة.

■ د. محمد المعوش

في إبداع الأدوات

بداية لا يمكن أن ينفصل تحليل الواقع والجديد فيه عن أدوات العمل التنظيمية-السياسية المباشرة. وكما هو واضح من كل الأدبيات التي تعالج التحولات الاقتصادية-الاجتماعية للعقود الماضية وما تركته من تحولات ثقافية-اجتماعية-قيمية-ممارسة-معرفية-نفسية... إن عمق التحول كبير جداً. وملامحه الرئيسية مختلفة منها تسارع الحدث على أساس حدة التناقض، شمولية الانتقال عالمياً وتزامنه، حدة الاستقطاب العالمي بين المراكز والأطراف، وبين الأطراف نفسها كذلك، الذي هو في الجوهر تركيز لمراكز القوى المنتجة عالمياً، وانزياح القوى العاملة معها، والتوسع المفرط لأسلحة الوعي والدعاية، والإفراط في النمط الاستهلاكي-الفرداني، وتعاطم الاتجاهات الفوضوية والتمهيرية، والتهتك والتفتت لما أنتجته مرحلة الصعود الثوري في القرن الماضي ومكافئها المؤسساتي من دول وأحزاب وأجسام اجتماعية تضالوية وتضامنية في أغلب المجتمعات، والانحدار لما يكافئ «الوجود الرث»، في ظل هذه الملامح لنمط الحياة الحالي وشروط الممارسة التي يحصل فيها الصراع، والتي كثفتها بعض الأدبيات في مقولات «نمط الحياة السائل» للدلالة على عمق التهتك في أسس الانتظام العام الممارسي والعقلي، لا يمكن أن تبقى أدواته وأطره دون تطوير متلائم معها.

أمثلة مباشرة

هذا الواقع يعطي العنصر البشري ملامح محددة، فهذا العنصر لا يمكن التفكير بأي حركة ثورية دونه. ومن ثم يجب أخذه ضمن مساره التاريخي التراكمي. أولاً، سمحت مرحلة التوازن والاستقرار النسبي بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك الوضع الصراع في ظل واقع ثقافي نقيض للاشتراكية وفي كونه مختلفاً عن الفردانية-الاستهلاكية كما هي اليوم، سمحت بإنتاج عنصر بشري كاف للحركة الثورية التي هي في الجوهر حركة فكرية لافتتاح الأفق وتحويل الممكن-الضروري إلى واقع، ومن ثم هي حركة تنظيمية بمعزل عن الشكل الذي تأخذه هذه الحركة وهويتها المعلنة. هذا العنصر البشري «الناجي» دخل المرحلة الليبرالية المفرطة ولعب دوراً في إنتاج عنصر بشري جديد ضمن العقود الأولى من الليبرالية المفرطة منذ التسعينيات، أي منذ انهيار التوازن السابق. ولكن الملامح الخاصة التي أشرنا إليها

وتحديداً التسارع الكبير عمل بالضد من ثبات العنصر البشري القديم بل تشتيته، وبالضد من تشكيل عنصر بشري نقيض ينتمي إلى حركة التاريخ، بسبب الهبوط السريع لشروط الحياة عالمياً مع غياب الحاضن العلني للحركة الثورية «سكناً وتمويلاً وعملاً» كما كان في عقود الاتحاد السوفييتي والدول المتحالفة والصديقة. وقتها كان التشتت يحصل بشكل لا يقطع أوصال الحركة. لنأخذ مثلاً، أوروبا في عصر الفاشية، وقتها شكل الاتحاد السوفييتي تحديداً مساحة «المنفى واللجوء» للعناصر الحية من الحركة الثورية الأوروبية. ألم تكن سورية مثلاً في حالتنا العربية مركز لجوء عناصر الحركة الفلسطينية واللبنانية في ظل الطرف الفلسطيني-الأردني-اللبناني عالي التوتر؟ بينما اليوم وخلال العقود الماضية حصل تشتت العناصر الحية بشكل فردي-معيشي لا تشتتاً سياسياً مباشراً. كم رفيق فقدنا منذ التسعينيات بسبب التجهير الاجتماعي-الاقتصادي، هذا التجهير الذي تسارع خلال العقد الماضي. وبالتالي فإن العنصر الموروث اليوم يواجه حدوده التاريخية بالمعنى العمري-الزمني، بينما العنصر البشري الجديد يواجه كوابح كبرى في تجديده. وهذا يعني بشكل تلقائي الارتفاع النوعي لوزن هذا العنصر أينما وجد. ويعني بالضرورة تجميعه.

عنصر الربط مع الجديد

لا يعني تركيزنا على العنصر البشري الثوري تقليدياً، أي ذلك الحامل لعقل الماركسية وفكرها، لا يعني انحصار العنصر الحي بهذا العنصر فقط. على العكس، هناك في المجتمع وزناً كبيراً من العنصر البشري الحي، الذي يحاول لعب دور ما في وجه الانهيار الحضاري القائم. ولكن هذا العنصر الحي ضعيف المرجعية الفكرية النظرية

والتاريخية الضرورية للإجابة عن الأسئلة. وهو ما يجعله بطيئاً وغالباً محافظاً بالإجابة، وبالتالي تأتي إجاباته أقل من قياس الإجابات التي تحتاجها المرحلة، وبالتالي أقل تمثيلاً للقوى البشرية التي تقدر هذه الإجابات على تنظيمها وتأييدها وتحرير طاقتها وتوجيه هذه الطاقة. ومن هنا ضرورة ربط وتوليف العنصر البشري الحي المنتج ضمن الحركة الفكرية-النظرية، أي العنصر المتبلور وعيه بالشكل التجريدي والتعميمي الكافي «لنسمه المستوى الذاتي من العامل الذاتي»، مع العنصر البشري الحي المتبلور موضوعياً «لنسمه العنصر الموضوعي من العامل الذاتي». هذا التفريق بين مستويات العامل الذاتي، ذلك العامل القادر على التنظيم والقيادة والوعي الذي اعتادت أدبيات الماركسية على تسميته، بين المستوى الذاتي والمستوى الموضوعي، يفرضه التعقيد الكبير في حركة الواقع نفسها. فحجم الأزمة يفرض استجابات موضوعية بشرية ومؤسساتية للدفاع في وجه النموذج الحضاري المنهار في ظل ارتفاع كبير في وزن الفرد ووعيه واستعداده العقلي الموضوعي للانخراط بسبب من حاجات إثبات الذات، ولكن هذه القوى البشرية تفتقد للمستوى الواعي-النظري الكافي للهجوم، وهذا ما يؤمنه العنصر الحي تركة الأطر الثورية التقليدية كحامل لفكر الانتقال، أو أقله، حامل لعناصر فكر هذا الانتقال التي تحتاج إلى صياغة متجددة. اليوم نرى الكثير من النماذج الصحفية والعلمية و«الناشطة» تقارب الأزمة ولكن سيرها يجري تجريبياً فهي تتعرف على المنتج النظري للفكر الماركسي ضمن سيرها وليس بشكل قبلي. بينما هناك الكثير لم يحصل، وإن صادفوا هذا المنتج وبقوا يسبغون «على عماها التجريبي» ولكن وضوح الوقائع عالمياً سمح لهؤلاء بالوصول إلى خلاصات ناضجة حتى ضمن عقلها التجريبي. هذا

البطء التجريبي إضافة إلى احتمال الوصول إلى خلاصات متقاربة بسبب حدة الأزمة ومحدودية الإجابات الممكنة عليها، يمكن تعويضه عبر دمج بين هذه العناصر وربط العامل الذاتي ومستواه الموضوعي مع عقله «مستواه الذاتي» الذي وحده يملك مستوى التجريد الكافي للإجابة عن أسئلة الانتقال الحضاري مع قاعدته الإنتاجية والممارسة المباشرة. ومن هنا ضرورة أن يكون تركيز العنصر البشري المتبقي عالياً جداً إضافة إلى وحدته وترابطه.

أسئلة تقنية

ألا يمكن اليوم الدعوة والعمل على تشكيل إطار جامع يربط بين العناصر الحية التقليدية عالمياً، كبعض الشخصيات والتنظيمات الناجية صاحبة الرؤية والفعالية «التي تلنقي اليوم صدىً فقط»، قادرة على تجميع باقي العناصر الحية الموضوعية «من تجمعات بشرية جاهزة التنظيم ولكن ضمن الأطر المحافظة التقليدية للمجتمع القائم كالمؤسسات الدينية والعائلية والفنية والعلمية وغيرها، والتي هي أساساً فاعلة ولكن تصب طاقة فعلها في ردود أفعال متطرفة تثبت الانقسام بدل الفعل التقدمي»، لتشكيل منارة نقيضة قادرة على تقديم الإجابات الضرورية وجدول أعمال مواجهة الانهيار الحضاري والانحدار باتجاه البربرية؟! طبعاً هذا ممكن، ويمكن الاعتماد في ذلك على أكثر العناصر الحية تنظيمياً لتشكيل تلك الرافعة الأولية وإطلاق المبادرة وفتح أفق الحركة لتتطور، مع منصتها «أو منصاتها» الإعلامية عالية التركيز. غير ذلك فإن الحركة إن لم تكن تؤخر تطورها، بالتالي ترفع من حدة النزف الخاص، ومن الخسائر الاجتماعية العامة، فهي تنتصر، فضرورات الانتقال دقيقة جداً ولها جدول أعمالها الدقيق أيضاً، فالتدمير يحصل وفقاً لهذه الضرورات أيضاً.

ضرورات الانتقال دقيقة جداً ولها جدول أعمالها الدقيق، أيضاً فالتدمير يحصل وفقاً لهذه الضرورات أيضاً